الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية مؤسسة

التخصص: تدقيق محاسبي

أسس وقواعد الافصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة ميدانية

اعداد الطالبة:

- **إيمان عايبة**

الأستاذ المشرف:

علي العبسي

لجنة المناقشة

هشام لبزة	دكتور بجامعة الوادي	رئيسا
علي العبسي	أستاذ بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
وليد مرغني	أستاذ بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

قال الله تعـــــالى:

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

(سورة المجادلة الآية 11)

الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى:

الذي قال فيهما الله تعالى:﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

الإسراء الآية 17

ألماس الذي لا ينكسر...نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي وعلمني طرق الإرتقاء... إلى الذي ساندني ووقف إلى جانبي حتى وصلت إلى هذه المرحلة من التقدم والنجاح... إلى الذي درست من أجله لأرفع رأسه أمام البشر... أبي الحنون.

الزهرة التي لا تذبل... نبع الحنان... التي تعجز الكلمات عن وصفها وتسكن أمواج البحر لسماع إسمها... أمي الغالية.

أهدي عملي هذا إلى الشخص الذي يعجز اللسان عن وصفه ، إلى الذي جعله الله قرة عين لي ليشاركني حياتي... زوجي عبد الله

ملائكة الأرض... شقائق النعمان... الذين إحتضنوني و زرعوا الورد في طريقي...إلى أشقائي.

إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من جعلهم الله إخوتي... إلى رفاق الدرب... صديقاتي المخلصات.

الذين رفعوا رايات العلم والتعليم وأخمدوا رايات الجهل والتجهيل إلى الأساتذة الأفاضل، وأخص بالذكر الأستاذ علي لعبسي.

سائلا المولى عز وجل أن يوفقني لما يحبه ويرضى لكم جميعا أهدي سهري وتعبي وجهدي هذا.

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ ﴾ (سورة النمل الآية 19)

الحمد لله على فضله وإحسانه، أسبغ علينا نعمة ظاهرة وباطنه، فله الحمد والشكر والثناء الحسن والصلاة والسلام على من نرجوا جواره خير خلق الله سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد...

قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس، لم يشكر الله"، واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأن أنتهي من إعداد هذه المذكرة إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى:

أستاذي ومشرفي، الأستاذ علي العبسي على قبوله والإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه، وإرشاد وتشجيع، ودعم لإنجاز هذا البحث.

أوجه شكري واحترامي لكل من ساعدني ودعمني لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد ... إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

"ربنا وفقنا لما تحبه وترضاه"

ملخص:

يمثل مبدأ الإفصاح في التقارير المالية دورا هاما في إعداد القوائم والتقارير المالية المعروضة، حيث تمثل التقارير المالية حلقة الوصل بين المؤسسة ممثلة بإدارتها وبين مستخدمي تلك التقارير إضافة إلى الاهتمام المتزايد من قبل الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والأسواق المالية بمفهوم الإفصاح في ظل التطورات التكنولوجية وزيادة أهمية المعلوماتية في الوقت الحالي.

تساهم الدراسة في التطبيق النظام المحاسبي المالي وتقديم قوائم وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر بالإضافة إلى تحديد أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي وتوافقها مع قواعد ومعايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي الجديد، التقارير المالية، الإفصاح المحاسبي.

Résumé

Le principe de disclosure joue un rôle important dans la préparation de rapports et des états financières auparavant, ou les rapports financiers constitue un lien entre l'entreprise représentée par sa gestion (direction) et les utilisateurs de ces rapport aussi bien que l'intérêt croissant accrue par l'organisation des organismes comptables et des marchés financiers du concept de disclosure dans le développement technologique et l'importance d' informatique dans l'actualité.

L'étude participé à l'application du système comptable et à la présentation des lister et des rapports financières plus crédibles et rigoureux.

En plus, la précision des bases et règles du prinape de disclasure qui englobe le système comptable financier et sa compatibilité avec les normes internationales.

Mots clés : Systèmecomptable financier, les rapports financiers, la divulgation comptable.

قائمة الفهارس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	I
فهرس الاشكال	I
قائمة الملاحق	I
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وعرض القوائم المالية	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	11
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي	11
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	16
المطلب الثالث: أسباب وآلية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي	19
المبحث الثاني: عرض التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	22
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)	22
المطلب الثاني: عرض قائمي الدخل وحقوق الملكية	25
المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات	30
المبحث الثالث: التقييم والقياس المحاسبي	35
المطلب الأول: التقييم المحاسبي	35
المطلب الثاني: القياس المحاسبي	39
خلاصة	47
الفصل الثاني: أسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	49
المبحث الأول: ماهية الإفصاح في القوائم المالية	50
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وأنواعه	50
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	52

المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح	54
المبحث الثاني: المتطلبات والعوامل المؤثرة في الإفصاح	56
المطلب الأول: متطلبات الإنتقال إلى الإفصاح حسب (SCF)	56
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في وظيفة الإفصاح	59
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الإفصاح في التقارير والقوائم المالية	63
المطلب الرابع: التوسع في الإفصاح	64
المبحث الثالث: إنعكاس الإفصاح على سوق رأس المال	68
المطلب الأول: كفاءة السوق المالي	68
المطلب الثاني: الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية	71
المطلب الثالث: مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي	73
خلاصة	75
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد	77
المبحث الاول: منهجية الدراسة الميدانية	78
المطلب الاول: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية.	78
المطلب الثاني: تحضير الاستبيان	82
المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية	85
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لنتائج العينة	89
المطلب الأول: تحليل نتائج المعلومات الشخصية	89
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة (المحاور الثلاثة)	94
خلاصة	102
الخـــــاتمة	104
قائـــمة المـــراجع	109
المـــــــلاحق	114

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01/01	فصول القانون**11/07** المؤرخ **2007/11/25**	12
02/01	الإحالات الواردة في القانون **07-11**.	13
03/01	قائمة المركز المالي على شكل تقرير.	24
04/01	قائمة المركز المالي على شكل حساب.	24
05/01	قائمة الدخل بحسب طبيعتها	27
06/01	قائمة الدخل بحسب وظيفتها	28
07/01	قائمة التغييرات في حقوق الملكية	30
08/01	قائمة التدفقات النقدية	32
09/01	**تدفقات الخزينة (طريقة المباشرة)**	33
10/01	**تدفقات الخزينة (طريقة الغير مباشرة)**	34
11/01	تقييم نماذج القياس المحاسبي وفق محددات جودة القياس	46
01/03	توزيع عدد الاوراق على أفراد العينة	88
02/03	توزيع عدد أوراق حسب الجنس	89
03/03	توزيع عدد أوراق حسب العمر	90
04/03	توزيع عدد أوراق حسب المؤهل العلمي	90
05/03	توزيع عدد أوراق حسب التخصص الأكاديمي	92
06/03	توزيع عدد أوراق حسب الشهادة المهنية	93
07/03	توزيع عدد أوراق حسب عدد سنوات الخبرة	94
08/03	صدق وثبات واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	95
09/03	صدق وثبات قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	96
10/03	صدق وثبات مشاكل ومعوقات النظام المحاسبي المالي	97
11/03	يبين معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان بالاضافة الى معدل الثبات(طريقة ألفا كرونباخ)	97
12/03	بين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	98
13/03	بين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	98
14/03	بين تحليل جميع محاور الدراسة	99
15/03	بين معامل الارتباط بين تطبيق ومساهمة النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر	99

16/03	توافق اسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية	100
17/03	التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وعدم مواجهته لمشاكل ومعوقات عند التطبيق	100

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01/01	يبين التحليل أولي لعملية الانتقال.	21
02/01	يبين عملية الانتقال بشكل دقيق.	21
01/03	توزيع عدد الاوراق على أفراد العينة	88
02/03	توزيع عدد أوراق حسب المؤهل العلمي	91
03/03	توزيع عدد أوراق حسب التخصص الأكاديمي	92
04/03	توزيع عدد أوراق حسب عدد سنوات الخبرة	94

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق رقم01	وثائق الجريدة الرسمية (الميزانيات)	125-116
الملحق رقم02	استمارة الاستبيان	129-127
الملحق رقم03	جداول ببرنامج SPSS	135-131

مقدمـــــــة

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الإقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفاعلة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الإستثمار والتمويل.

وتأكيدا على أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادرة عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) ما يلي:

"تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة".

ولكي تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد إشترطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح والوضوح المناسب فيها بإعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين.

ويعني الإفصاح إظهار كافة المعلومات التي قد تؤثر في موقف مستخدمي القوائم المالية وإتخاذ قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية. وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون إعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، بالإستناد إلى مبدأ الإفصاح الكامل بإعتباره أحد المبادئ المحاسبية الذي يتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة.

وبصدور القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تبين أن خيار هيئة التوحيد في الجزائر ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة، حيث يمثل قطيعة جذرية مع الثقافات والممارسات المحاسبية المستندة للمخطط المحاسبي الوطني والتي سادت ما يقارب ربع قرن من الزمن، وبدأت تبرز على الساحة ردود أفعال أهمها تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد وتوالت بعد ذلك عمليات إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المحددة لكيفيات وإجراءات التطبيق بالموازنة مع العديد من ردود الأفعال.

1- إشكالية البحث:

بعد قيام الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي على غرار العديد من الدول لمحاولة تعزيز الشفافية وجودة المعلومات المالية، وذلك لإتخاذ قرارات رشيدة، ومن خلال تطبيق الجزائر الأمر 07/11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية في جانب التقييم والإفصاح لتقديم معلومات ملائمة ذات موثوقية وملائمة، ومن خلال الطرح السابق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

"هل أسس وقواعد الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي تقدم معلومات مالية ملائمة وذات موثوقية أكثر"

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ- إلى أي مدى يمكن أن تساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقديم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر؟

ب- هل أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي تتوافق مع قواعد المعايير الدولية؟

ج- ماهي التحديات والمشاكل التي تواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي؟

2- الفرضيات :

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ- يمكن أن تساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقديم قوائم وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر.

ب- أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي تتوافق مع قواعد ومعايير المحاسبة الدولية.

ج- يواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي العديد من المشاكل والمعوقات.

3- مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات إختيار الموضوع من خلال مايلي:

- تخصصي في مجال المحاسبة كان السبب الأول في إختيار هذا الموضوع.
- إن موضوع الدراسة واحد من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الإقتصادية والمهنية حاليا.
- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.
- يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة بحيث يتم فتح المجال أمام الطلبة وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا.
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا.

4- أهداف الدراسة:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف نذكر منها:

- دعم المكتبات بمرجع إضافي في هذا الموضوع
- الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها.
- بيان مدى توافق القوائم المالية للشركات الإقتصادية مع التشريعات والقوانيين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.
- دراسة مضمون الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد.

5- أهمية الدراسة:

إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها في مايلي:

- تكون أهمية الدراسة بشكل عام في الدور الفعال للإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة واضحة للمستفيدين من القوائم المالية وإعطاء مصداقية أكثر.

-كما تكمن أهمية الموضوع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يوافق في محتواه ما جاءت به من تقارير مالية، وما يستحقه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية وجلب الإستثمارات.

6- الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على دراسات جامعية تم إعدادها من طرف طلبة الماجستير والدكتوراه وأهم الدراسات حسب إعتقادنا والتي تمكنا من الحصول عليها، وتعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها هي:

أ- رولا كاسر لايقة: القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق، 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في إتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك، كذلك دراسة مستوى إلتزام البنوك السورية بنشر القوائم المالية على درجة من الإفصاح من خلال الاعتماد على المعيار الدولي رقم 30، وقد توصلت الباحثة إلى التوصيات المالية:

- ضرورة قيام المؤسسات والمصارف بإعداد القوائم المالية حسب ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم:01 إعداد وعرض القوائم المالية.

– ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية، لأن ذلك سيساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف مستخدميها. وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية.

– إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات يعد مدخلا ضروريا للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقييم المركز المالي والأعمال التي تقوم بها المؤسسات وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمالها خاصة في ما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية.

ب– مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر–

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر 2004، تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الإقتصادي الجديد في الجزائر؟ أكد الباحث من خلالها على أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، ويتم بالموازرة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية، قام فيها الباحث بإنجاز استقصاء حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وقدم عينة متنوعة من أربعة فئات من الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر.

ج– محمد الهادي ضيف الله: أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية.

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق بجامعة البليدة 2 سنة 2014، والتي تمركزت حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح وجودة التقارير المالية، الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة بالإضافة إلى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي وقواعد الإفصاح الواردة فيه بشكل إيجابي على خاصية الملائمة للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، كما يوجد أثر إيجابي بين الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وجودة التقارير المالية، وذلك من جعلها قابلة للمقارنة وزيادة الثقة فيها وتميزها بالموضوعية وعدم التحيز.

د- **دراسة (أبو نصار، والذنبيات، 2005) : أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية إحتياجات مستخدمي البيانات المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهميه تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية للعام 1998 والخاصة بالبيانات المالية الدورية للشركات المساهم العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ومعدي البيانات المالية الدورية والمستثمرين، كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية إتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية، وتوصلت الدراسة إلى إجماع كل من المراجعيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، أو بمتوسط إجابة تتراوح بين مهم ومهم جدا للغالبية العظمى من البنود.

7- الإطار الزماني والمكاني :

تهتم هذه الدراسة أساسا بأساليب وطرق الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيرها على وذلك في ظل المعايير المحاسبية الدولية مع الوقوف على حالة الجزائر، وذلك من خلال اصلاح نظامها المحاسبي من اجل تكييفه مع متطلبات الافصاح المحاسبي الدولي، وسنوضح فيما يلي مختلف حدود هذه الدراسة.

- **الحدود الزمنية:** مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي اجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي 5 أشهر وذلك إبتداءا من شهر جانفي 2015 الى بداية ماي 2015 من نفس السنة وذلك بدءا من اعداد وتحضير الاستبيان ومرورا بتوزيعه على المناطق الجغرافية التالية: الوادي ورقلة، سطيف، بسكرة.
- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين والعاملين في المجال المحاسبة المالية والحائزين على مؤهل علمي ليسانس فما فوق بالإضافة إلى بعض طلبة الدراسات العليا أساتذة ماجستير ودكاتره تخصص محاسبة وتدقيق، محاسبة ومالية.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على موضوع النظري للبحث والمرتبط أساسا بالإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على الجودة المعلومة المحاسبية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي المستند منها والمخطط المحاسبي الوطني.

8- المنهج والأدوات المستخدمة:

8-1 المنهج المتبع: تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر، ومن أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير الإفصاح المحاسبي على التقارير المالية كمعالجة لمشكلة البحث فإننا نعتمد على المناهج العلمية التالية:

أ. المنهج الإستقرائي: وذلك بهدف دراسة وإستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي تضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الإستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

ب. المنهج الإستنباطي: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للبحث.

ج. المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لإختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الإختبار.

8-2 الأدوات المستخدمة: من أجل نظرة متكاملة عن الموضوع ،وبهدف إلمام مراجع تخص البحث فقد قمنا بالإستخدام الأدوات التالية:

كتب، بحوث علمية تخص الدكتوراه والماجستير، مجالات، الجريدة الرسمية، إضافة إلى الأنترنيت كأداة بحث هي أخرى ، وتم إستخدام برنامج SPSS لتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة.

9- صعوبات البحث:

عند القيام بإعداد هذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

أ- نقص المراجع التي تربط الإفصاح بالتقارير المالية.

ب- تزامن الدراسة مع بداية التطبيق للنظام المحاسبي المالي ما أدى إلى عدم القيام بالدراسات التطبيقية والتوجه نحو الإستبيان.

ج- الصعوبة في توزيع الإستبيان وإسترجاعه.

10- محتوى البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى **ثلاث فصول** تسبقهم **مقدمة** تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي، وتعقبهم **خاتمة** تضمنت تلخيص عام ونتائج إختبار الفرضيات، ثم عرضنا النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات على هاته النتائج.

حيث احتوى **الفصل الأول** على الإطار القانوني والتنظيمي والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، وعرض التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي، والتقييم والقياس المحاسبي.

أما **الفصل الثاني** فقد احتوى على ماهية الإفصاح في التقارير المالية والمتطلبات والعوامل المؤثرة فيه، ومدى إنعكاس الإفصاح على سوق رأس المال.

أما **الفصل الثالث** فقد خصص للدراسة الميدانية وهذا من خلال توزيع الإستبيانات وتحليل نتائجها.

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

وعرض القوائم المالية

تمهيد:

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم و زيادة نشاطها الدولية، و اتساع رقعة أعمالها، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهذا ينطبق أيضا على المحاسبة في الجزائر بخصوص المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، مما دفع بالسلطات الجزائرية بإصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد.

إن إصدار هذا القانون "قانون النظام المحاسب المالي الجديد"، الذي يخضع لمعايير المحاسبة الدولية، دور في تطبيق معايير مفهومة ومقبولة في مختلف دول العالم، قادرة على توفير معلومات نوعية، وصادقة موجهة لمستعملي الكشوفات المالية للمؤسسات الجزائرية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل الاطلاع على نظام المحاسبي المالي الجديد وما صدر فيه حيث نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول**: الإطار التشريعي والقانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثاني**: عرض التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثالث**: التقييم والقياس المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

إن إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة نشاطها واتساع رقعة أعمالها، أدى إلى مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهذا ينطبق على المحاسبة في الجزائر، وخصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة على عكس المخطط الوطني المحاسبي الذي عرف جهودا طيلة ثلاثون سنة أو أكثر، نظرا لعدم إثرائه بنصوص تجعله يتلاءم والظروف الجديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، فإن السلطات الجزائرية قد قامت بإصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يبدو بأنه ثري من حيث النصوص ومرن وقابل للتأقلم مع المعطيات الجديدة.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي.

– قانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق ل25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه وتطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية على اعتبار أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتبويب، ترتيب، تقييم وتسجيل معطيات أو بيانات عددية وعرض قوائم أو كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأداءه ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

اشتمل القانون على سبعة فصول احتوى الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة، تناولت لأول مرة موضوع التجميع المحاسبي (LA COSOLIDATION)، كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح ويعكس المقاربة المالية، واعتبر هذا النظام في صلب النصوص بالمحاسبة المالية التي إعتبرت على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن الوضعية المالية، ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[2].

---

[1] مداني بن بلغيث، "استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي الماليSCF دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد"، جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010، ص1.

[2] مداني بن بلغيث، "تسير الانتقال نحو NSCF"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الدولي الأول كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الوادي حول موضوع"NSCF في ظل المعايير الدولية". تجارب: تطبيقات وأفاق، يومي 17و18 جانفي 2010، ص2.

ويمكن تلخيص فصول القانون 11/07 على الشكل التالي:

جدول رقم (01/01): فصول القانون11/07 المؤرخ 2007/11/25

الفصل	عنوان الفصل	محتوى الفصل	مواد القانون
الفصل الأول	التعاريف ومجال التطبيق	تعريف المحاسبة الدولية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي والاستثناءات من مجال التطبيق.	من 02 إلى 05
الفصل الثاني	مضمون النظام المحاسبي المالي	الإطار التصوري المبادئ المحاسبة المعترف بها عامة' المعايير المحاسبة ومدونة الحسابات	من 06 إلى 09
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	العمليات الإجبارية، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبة، شرط وكيفية مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي	من 10 الى 24
الفصل الرابع	الكشوف المالية	محتوى الكشوف المالية، هدف الكشوف المالية وكيفية إعداد وعرض الكشوف المالية.	من 25 الى 30
الفصل الخامس	الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة	شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة	من 31 الى 36
الفصل السادس	تغيير التقديرات والطرق المحاسبة	الغرض من تغيير التقديرات والطرق المحاسبة وكيفية تغير التقديرات والطرق المحاسبة	من 37 الى 40
الفصل السابع	أحكام ختامية	تاريخ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، إلغاء المخطط الوطني للمحاسبة وأحكام نشر القانون 07-11في الجريدة الرسمية	من 41 الى 43

المصدر: تم إعداده بناءا على القانون07-11المؤرخ في 2007/11/25.

أما بالنسبة للكشوف أو القوائم المالية فقد ألزم القانون الكيانات عدا الكيانات الصغير بضرورة إعداد سنويا على الأقل كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة إضافة إلى جدول تغيير الأموال الخاصة والملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حسابات النتائج[1].

كما تضمن هذا القانون كذلك عشر إحالات وهي مبينة كالاتي:

[1] بوعلام صالحي، أحمد زغدان، "أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص77.

جدول رقم(02/01): الإحالات الواردة في القانون 07-11.

رقم الإحالة	القانون 07-11	محتوى الإحالة	المرسوم التنفيذي المحال إليه	المواد
01	5	المحاسبة المالية المبسطة	156/08	43
02	7	الإطار التصوري	156/08	من 02 الى 28
03	8	المعايير المحاسبة	156/08	29 و30
04	9	مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها	156/08	31
05	22	الضبط اليومي لإيرادات ونفقات الكيانات الصغيرة	156/08	43
06	24	مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي	110/09	من 01 الى 26
07	25	محتوى وطرق إعداد وعرض الكشوف المالية	156/08	من 32 الى37
08	30	الحالات تختلف فيها السنة عن 12شهر	156/08	38
09	36	شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة	156/08	من 39 الى41
10	40	كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية	156/08	42

المصدر: تم إعداده بناء على المراسيم التنفيذية رقم 08-156 و 110/09.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في2008/05/26 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 والمتضمن SCF:

يتضمن هذا المرسوم 44 مادة، نصت المادة الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5،7،8،9،22،25،30،36،40) من القانون07-11، هذه المواد التي كانت موضوعات إحالات إلى نصوص تنظيمية ما عدا المادة 24 المتعلقة بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي والذي سيأتي تناوله[1].

وقد تناول هذا المرسوم القوائم المالية وتم التركيز على الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في هذه القوائم، كما تناول بعض المبادئ المحاسبة[2].

كما تضمن هذا المرسوم أيضا تحديدا لمحتوى مضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتوجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة ، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة بـــ[3]:

[1] بوعلام صالحي، أحمد زغدان، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] مداني بن بلغيث، "استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي SCF"، مرجع سبق ذكره، ص02.

[3] المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في26ماي2005، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمنSCF.

- ✓ الأصول
- ✓ الخصوم

ولقد تضمن هذا المرسوم كذلك ستة عشر(16) إحالة على قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية.

- المرسوم التنفيذي رقم09-110 المؤرخ في2009/04/07 الذي تحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

جاء المرسوم في ست وعشرون(26) مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذا الشروط الواجب توافرها في هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية...لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج[1].

- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات:

يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد الستة عشر السابقة من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المذكور أعلاه والتي كانت موضوع إحالات إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية[2].

ويعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية، وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت[3]:

- **الباب الأول:** قواعد تقييم الأصول و الخصوم و الأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات.
- **الباب الثاني:** عرض القوائم المالية.
- **الباب الثالث:** مدونة الحسابات و آلية سيرها.
- **الباب الرابع:** المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

- قرار رقم 72مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة:

حسب الجريدة الرسمية رقم 19مارس2009 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية -وذلك خلال سنتين متتاليتين- مسك محاسبة مالية مبسطة[4]:

---

[1] مداني بن بلغيث، تسير الانتقال نحوNSCF، مرجع السابق ذكره، ص05.

[2] المادة الأولى من القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.

[3] مداني بن بلغيث، "استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي الماليSCF"، مرجع سبق ذكره، ص03.

[4] عمر لشهب، " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري"، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2012، ص55.

1. النشاط التجاري:

- رقم الأعمال 10ملايين دينار
- عدد المستخدمسن09 أجزاء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2. النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال06 ملايين دينار.
- بالنسبة لعدد المستخدمين 09 أجزاء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3. نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم الأعمال03 ملايين دينار.
- بالنسبة لعدد المستخدمين09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

- التعليمة رقم2 المؤرخة في 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

صدرت هذه التعليمة عن الوزارة المالية، وهي تتضمن الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب إتخاذها من اجل الإنتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد. وهذا ما أكد عزم وزارة المالية – المجلس الوطني للمحاسبة – على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 01 جانفي2010[1].

تضمنت هذه التعليمة توضيح بعض الخيارات التي تبنتها هيئة التوحيد المحاسبي –المجلس الوطني للمحاسبة– على اعتبار النظام المحاسبي المالي عاملا سوف يشكل تحولا عميقا، لما أدخله من تغييرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، وكذلك طبيعة ومحتوى القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف الكيانات الملزمة[2].

كما تضمنت هذه التعليمة المبادئ العامة حول الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، بطريقة يتم من خلالها إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010، وكأن الكيانات أقفلت دائما حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي بما فيها أرصدة سنة 2009[3].

[1] محمد الحبيب مرحوم، "استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/20011، ص54.

[2] مداني بن بلغيث، تسير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3] Instructions n02 du29/10/2009; Ministère finances, portant 1ere application du SCF.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

1.مفهوم النظام المحاسبي المالي:

هو النظام الذي يهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها، تقييمها وتسجيلها ويهدف أيضا إلى عرض كشوف(جداول مالية) تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية[1].

كما عرف المخطط المحاسبي العام الفرنسي بأن المحاسبة "هي نظام ينظم المعلومة المالية التي تسمح بتسجيل وتصنيف، وحفظ المعطيات على أساس رقمي، وتكون بعد المعالجة المناسبة، مجموعة معلومات موافقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المهتمين"[2].

ومن التعريفات السابقة، يتبين بأن المحاسبة عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتجميع وتبويب المعطيات العددية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة، بهدف معالجتها ثم إخراجها في شكل معلومات مفيدة لكل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ قراراتهم.

2.مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تطبيق أحكام 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

حددت المادة 04 من القانون 07-11 الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية كالآتي:

- **الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري:**

تعرف المادة 416 من القانون المدني الجزائري، الشركة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق إقتصاد أو بلوغ هدف إقتصادي لمنفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.[3]

---

[1] N.Merzouk, A.Bechkir; initiation à la comptabilité selon le SCF, 2010, P8.

[2] Pierre Lassegue, "Gestion de l'entreprise et comptabilité". Dalloz, 11eme edition, Paris, 1996, p18.

[3] الأمر رقم75-58، المؤرخ في 26 سبتمبر1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة 416.

- **التعاونيات:**

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تصبح ملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي[1].

- **الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون:**

اعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين[2].

- **الأشخاص الخاضعين للنظام المحاسبي بموجب نص قانوني أو تنظيمي:**

لقد وسع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات المبينة أعلاه ولكن هم ملزمون بمسك المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي[3].

- **الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:**

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون 07-11، استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية[4].

3. أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي:

- **أهمية النظام المحاسبي المالي:**

تتمثل المزايا التي يوفرها النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية[5]:

– يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا.

– النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من التطبيقات المحاسبة العلمية المتطورة، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه لمعلومة مالية ذات جودة، ويؤدي ذلك إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

---

[1] محمد الحبيب مرحوم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص08.

[3] المادة 04 من القانون07-11 المؤرخ 25 نوفمبر 2007.

[4] محمد الحبيب مرحوم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[5] محمد أمين بربري، عبد القادر بكيحل، "أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،06/05 ماي2013، ص 3،4.

- النظام المحاسبي المالي الجديد يأتي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد، من خلال تشديد الرقابة على الحسابات المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.

- يعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، بما يسهل من عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات، وعلى قواعد واضحة تضمن مزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم، كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة.

- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.

- يساعد على إنتشار وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخوصصة وانتشار شركات مساهمة مقيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.

- يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحللين الماليين.

- **أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد:**

إن هذا النظام المحاسبي الجديد ينشأ القواعد العامة لمسك، تجمع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وللهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة، من أجل تحقيق الأهداف التالية[1]:

- السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين والشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين المعنيين بالأمر كالمستخدمين والدائنين، فيما يخص انتظامهم صدقهم وشفافيتهم.

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء وتغيرات الوضعية المالية للمنشأة بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.

- توفير معلومة مالية مفهومة وموثوق بها دوليا.

[1] samir merovani. Le projet du nouveau system comptable financier algérier. « anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux normes IFRS ,mémoire de magistérs , ESC, année 2007/2008, p 94.

– جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

– تخدم ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير يرتكز على أسس مشتركة وكذلك لتكون المهنيين المختصين الأحرار أو الأجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.

– المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع والمؤسسات على المستوى الوطني انطلاقا معلومات معنوية، مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرضية.

– تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

– السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوق فيها لكل المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق فيها، مضمونة، ومنتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح) حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقرير المالية الدولية (IFRS).

– تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

المطلب الثالث: أسباب وآلية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

1. أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

يمكن تقسيم أهم أسباب المخطط المحاسبي المالي الى اسباب خارجية واسباب داخلية هما:

– **الأسباب الخارجية:**

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى منظمة العالمية.
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.

- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية[1].
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية.
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، موثقة، وموحدة، ومعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيل نقل المعلومات الاقتصادية وعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات[2].

- **الأسباب الداخلية:**

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري، من طرف فعال إلى طرف منظم.
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية، في المخطط المحاسبي الوطني، تطغى على النظرة الاقتصادية[3].
- بحثنا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسة عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الوفية.
- يفتقر نظام1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل[4].

2. آلية الانتقال من المخطط القديم إلى النظام الجديد:

عند قراءة النظام المحاسبي بدقة، نجد انه لن يكون هناك أي تأثير من النظام المحاسبي المالي على سنة 2009 لأنه ببساطة المؤسسات سوف تستمر في تطبيق المخطط المحاسبي الوطني السابق (PCN) وتنتج نفس القوائم التي كانت تنتجها من قبل المتمثلة في (17 جدول قانوني، تصريحات الضريبية...).

[1] جمال لعشيشي،" محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"، المطبوعات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص10.

[2] عوينات فريد، "دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في البيئة المحاسبية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2010، ص 86.

[3] جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4] عوينات فريد، مرجع سبق ذكره، ص87.

الشكل رقم(01/01): يبين التحليل أولي لعملية الانتقال.

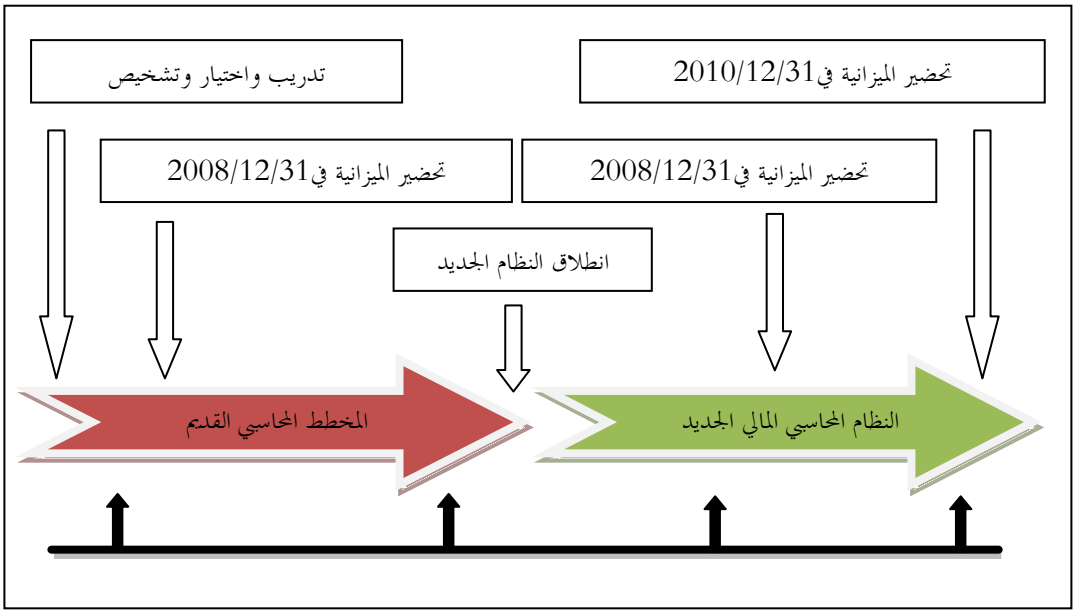

المصدر: عوينات فريد، مرجع سبق ذكره، ص114.

إلى غاية أفريل من سنة 2010، بعد تاريخ سوف يتوقف العمل بالمخطط القديم ذلك أن في بداية 2010 يكون هناك العمل لتحضير(حسابات 2009 الميزانية، جدول حسابات النتائج...).

إن النظام المحاسبي المالي (SCF) سيكون له تأثير على سنة 2009، لكن هذا التأثير لن يكون بشكل مباشر يرجع ذلك إلى أن القوائم المالية للنظام الجديد تشترط وجود تقديم عمود خاص سنة 2009، وتبدو عملية الانتقال أكثر تعقيدا والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (02/01): يبين عملية الانتقال بشكل دقيق.

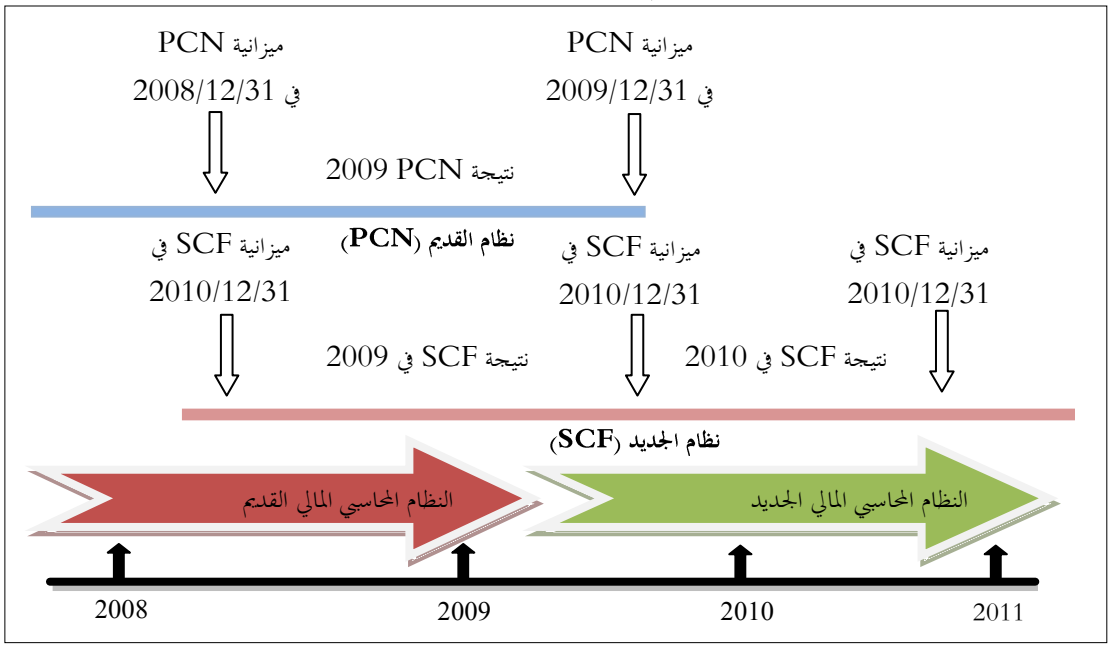

المصدر: عوينات فريد، مرجع سبق ذكره، ص115.

المبحث الثاني: عرض التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر توصيل المعلومات المحاسبة إلى المستثمرين والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم، ولقد مر الاهتمام بالتقارير المالية بعدة مراحل حيث كانت وجهة نظرها هي السيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقريرها المالية ومن مكونات التقرير المالي السنوي هي القوائم، حيث تعتبر أهم أجزاء التقرير المالي وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية المتضمنة نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي والتغيرات التي حدثت فيها، وتتكون القوائم المالية من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة حقوق الملكية إضافة إلى الملاحظات والإيضاحات، وهذا ما سوف نتطرق في هذا المبحث.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)

1. مفهوم الميزانية:

- وهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين[1].

- تعرض الميزانية كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة ويبرز هذا الغرض من خلال الفصول الآتية، عند وجود عملية تتعلق بهذه الفصول[2].

2. فوائد وأهداف الميزانية:

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبة حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي[3]:

❖ **السيولة:** وتتمثل بالنقدية وشبه نقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

❖ **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل:** تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الاستحقاق.

❖ **المرونة المالية:** يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية.

---

[1] خالد جمال جعارات، "معايير التقارير المالية الدولية،2007،IFRS/IAS"، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص97.

[2] لخضر علاوي، "نظام المحاسبة المالية"، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص171.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية"، ط2، دار وائل، الاردن، 2009، ص 30،31.

3. مزايا قائمة المركز المالي:

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:

- بيان المركز المالي للمنشأة من تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشاة.
- تقييم القدرة الأتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها[1].
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.
- التعرف على مدى إعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- القيام بعملية التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.
- بيان مدى إلتزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- الوقوف على إستمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية[2].

4. شكل الميزانية:[3]

يجيب أن تتضمن قائمة المركز المالي(الميزانية) في عنوانها ثلاث عناصر:

- المنشأة المعروض مركزها المالي.
- عنوان أو اسم القائمة.
- تاريخ القائمة.

ويجب أن يظهر اسم المنشأة بالضبط كما هو وارد في الوثيقة القانونية التي أوجدته (مثل شهادة، اتفاقيات الشركة...)، كما يجب أن يعكس الاسم أيضا بوضوح الوضع القانوني للمنشأة (مثل شركة مساهمة، شركة تضامن...)، ويجب كذلك أن يكون عنوان القائمة المالية بوجه عام هو الميزانية أو قائمة المركز المالي ما لم يكن هناك إسم أخر دال على المصطلحات المستخدمة في الصناعة، وأخيرا يجب استخدام اليوم الأخير في الشهر على أنه تاريخ القائمة ما لم تستخدم المنشأة فترة مالية للتقرير تنتهي دائما في يوم معين من الأسبوع، ويجب كذلك

[1] خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] رضوان حلوة حنان وآخرون، "أسس المحاسبة المالية"، ط1، دار حامد، عمان، 2004، ص49.

[3] طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبية"، ج1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص141.

أن يكون مظهر الميزانية موحد من فترة على التي تليها وكذلك كل القوائم المالية الخاصة بالمنشأة وينبغي أيضا أن يكون شكل ومصطلح وعناوين ونمط مزج البنود غير الهامة والكبيرة ثابتا، والهدف من ذلك تعظيم المنفعة عن طريق إتباع أسلوب ثابت في العرض ما لم تكن هناك أسباب وجيهة لتغيرها وتم بيان التغيرات أولا بأول أما بالنسبة لشكل الميزانية فان المعايير المحاسبية الدولية لم تحدد شكل الميزانية إلا أن هناك شكلان تم الاستقرار عليهما كتقليد وفي بعض الأحيان كنتيجة للممارسات صناعية محددة وهما:

- ✓ **شكل التقرير:** يتم في هذا الشكل عرض بنود الميزانية سطر بعد سطر ومن الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

الجدول رقم(03/01): قائمة المركز المالي على شكل تقرير.

بيان	المبالغ
الأصول	×××
أصول غير متداولة	×××
أصول متداولة	×××
إجمالي الأصول	×××
الخصوم	×××
التزامات متداولة	×××
حقوق الملكية	×××
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	×××
المجموع	×××

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- ✓ **شكل الحساب:** ويتبنى هذا الشكل مفهوم التوازن بين الجانبين الجانب الأيمن يخص الأصول والجانب الأيسر يخص الخصوم.

الجدول رقم (04/01) :قائمة المركز المالي على شكل حساب.

البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول		الخصوم	×××
أصول غير متداولة	×××	حقوق الملكية	×××
أصول متداولة	×××	التزامات غير متداولة	×××
		التزامات متداولة	×××
إجمالي الأصول	×××	إجمالي الخصوم	×××
المجموع	×××	المجموع	×××

المصدر: طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة"، مرجع سبق ذكره، ص153.

المطلب الثاني: عرض قائمي الدخل وحقوق الملكية

الفرع الأول: قائمة الدخل

1. مفهوم قائمة الدخل:

حسابات النتائج(قائمة الدخل)هو كشف يخلص الأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال دورة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب[1].

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة[2].

إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد مستعمليها بالمعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني واهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي:[3]

- ✓ تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- ✓ تقييم كفاءة إدارة المشروع وفاعليتها.
- ✓ تقييم جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف والمستثمرين.

2. مزايا قائمة الدخل:

تحقق قائمة الدخل المزايا والخصائص التالية[4]:

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة.
- التميز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة.
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يرتكز عليها إتخاذ القرارات الاستثمارية، ومعرفة إمكانية توزيع الأرباح للملاك.
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم.
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المنشأة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية"، العدد19، المؤرخ في 26 يوليو2008، الصادرة في 2009/03/25، الجزائر، ص 24.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ط2، ص45.

[3] رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص314.

[4] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص120.

- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها وعلى نشاطات المنشأة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها.
- معرفة فيما إذا تم إعداد قائمة الدخل بناءا إستمرارية المنشأة، وبناءا على تصنيفها.
- احتساب بعض نسب المالية مثل نسب الربحية.

3. أهداف قائمة الدخل:

تزود هذه القائمة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة ويمكن تحديد أهداف قائمة الدخل على نحو التالي[1]:

- ✓ تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الايرادية للمشروع.
- ✓ تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في إستغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإدارية).
- ✓ توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الايرادية.
- ✓ التقرير (إعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا.

4.المعلومات الأساسية لقائمة الدخل[2]:

تشمل قائمة الدخل البنود التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- نواتج الأنشطة العادية.
- نواتج المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] شناي عبد الكريم،" تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و التجارة، جامعة باتنة، 2009، ص51.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية(منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

- بحسب طبيعتها وتأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (05/01) : قائمة الدخل بحسب طبيعتها

البيان	مدين	دائن
الإيرادات		×××
الإيرادات الأخرى		×××
التغير في المخزون التام الصنع أو الإنتاج أو التشغيل	×××	
المواد الخام	×××	
تكاليف التوظيف	×××	
مصاريف الامتلاك والإطفاء	×××	
خسائر الانخفاض في قيم الأصول	×××	
مصاريف أخرى	×××	
إجمالي المصاريف		×××
ربح خسارة		×××

المصدر: خالد جمال الجعارات: مرجع سبق ذكره، ص124.

بحسب وظيفتها وتأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (06/01) : قائمة الدخل بحسب وظيفتها

بيان	المبالغ
الايرادات	×××
تكلفة المبيعات	(×××)
إجمالي الربح	×××
إيرادات أخرى	×××
تكاليف البيع والتوزيع	×××
مصاريف إدارية	×××
مصاريف أخرى	(×××)
الربح (الخسارة)	×××

المصدر: خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص124.

الفرع الثاني: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

1- مفهوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية

- وهي من القوائم المالية يطلق عليها جدول تغيير الأموال الخاصة حيث توضح تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

- هذه القائمة توضح حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس المال وأرباح محتجزة وغير ذلك من حقوق المساهمين.

- وهي التي تلخص التغييرات في حقوق الملكية لفترة محاسبية محددة. فهي تزيد باستثمارات الملاك والإيرادات وتنخفض بالمسحوبات الشخصية والمصرفات[1].

2. مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية[2]:

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

[1] www.arabsututars.com. 21:56 يوم الاطلاع 10افريل 2015على الساعة

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص126.

3.بنود قائمة التغييرات في حقوق الملكية:

إن المعيار المحاسبي الدولي 01 يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر مفصل في القوائم المالية وهي القائمة الثالثة من القوائم المالية في شركات الأموال تنقسم حقوق الملكية إلى ثلاث بنود رئيسية[1]:

أ. **رأس مال مدفوع**: ويسمى رأس المال المساهم به وينقسم بدوره إلى قسمين:

- **رأس المال قانوني**: ويمثل المسؤولية القانونية لحملة الأسهم وبتحدد على أساس القيمة الاسمية أو سعر الإصدار في حالة عدم وجود قيمة إسمية.
- **رأس المال إضافي**: ويشمل عناصر مثل علاوة إصدار أسهم، زيادة أو نقص الخزانة المعاد إصدارها، والهيئات الرأسمالية سواء على شكل أصول غير نقدية مهداة أو قيمة أسهم خزان مهداة أعادت الوحدة إصدارها.

ب. رأس مال مكتسب: ويعرف أيضا بالأرباح المحتجزة ويمثل الأرباح المحققة وغير الموزعة حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي(نتائج رهن التخصيص)، ويمثل رقم رأس المال المكتسب الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه على شكل عائد على الاستثمار وذلك حتى تتم المحافظة على رأس المال المدفوع كضمان عام للدائنيين ومن ناحية أخرى قد يكون رأس المال المكتسب غير مقيد أو أن يكون مقيد في شكل إحتياطات مثل الإحتياطي القانوني أو إحتياطي التوسعات أو إحتياطي سداد رأس المال، ويلاحظ هنا أهمية التفرقة بين الاحتياطات وبين المخصصات.

فالمخصصات تكون لمقابلة خسائر محتملة وهي بهذا تحميلا أو تخفيضا للربح الدوري في حين أن الاحتياطات هي نوع من التصرف أو التخصيص للربح وليست تخفيضا له.

ت. **رأس المال محتسب**: ويمثل تسويات رأسمالية لم تتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ومن أمثلة ذلك رأس مال إعادة تقييم، فرق ترجمة الأرصدة من العملات الأجنبية، أرباح الحيازة الغير محققة. وجدول التالي يبين تغييرات الاموال الخاصة:

[1] سالمي محمد الدينوري، "قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة، 2009/2008، ص37.

الجدول رقم (**07/01**) : قائمة التغييرات في حقوق الملكية

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات إصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات ونتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبة و تصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغيير الطرائق المحاسبة وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح/خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N						

المصدر: شعيب شنوف،" محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية"، ج2، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو الجزائر، 2009، ص ص87-88.

المطلب الثالث: عرض قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات

الفرع الأول: عرض قائمة التدفقات النقدية

1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المنشأة[1].

2. أهداف قائمة التدفقات النقدية[2]:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معنية. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص224.

✓ تقيم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الإستثمارية والتوسع ومتطلبات سداد الإلتزامات.

✓ تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

3. مزايا قائمة التدفقات النقدية:

وتحقيق قائمة التدفقات النقدية الميزات التالية[1]:

- معرفة المركز النقدي للمنشاة.
- بيان مدى قدرة المنشاة على سداد الإلتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.
- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغلية والإستثمارية والتمويلية.
- تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التاكد المحيطة بها.
- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة المقيدة وغير المتاحة للاستخدام في المنشأة.
- مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.
- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها كذلك سياسات المنشأة النقدية المختلفة فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض كمانحة وكمفترضة.

ومن المزايا التي توفرها قائمة التدفق لرجال الأعمال لوجدنا لها قدرة كبيرة من الأهمية لإستخداماتهم في المجالات التالية[2]:

- تقيم ربحية المنشاة.
- تقييم كل من المرونة المالية للشركة ودرجة سيولتها.
- ولعل من أبرز ما تقدمه القائمة من المعلومات هي التي تتعلق بعمليات التمويل والاستثمار[3].

4. أنواع التدفقات النقدية:

حسب المعيار (IAS7) فان طبيعة تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاث أنشطة مختلفة وهي[4]:

---

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية"، ج1/ ج2، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 484.

[3] محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية"، ج2، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص338.

[4] احمد صلاح عطيه،" مبادئ المحاسبة المالية"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص37.

- **الأنشطة التشغيلية:** وتتمثل في الأنشطة الأساسية للمنشأة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل وبالتالي تعرض قائمة التدفقات النقدية هنا التغيرات التي طرأت على النقدية خلال فترة نتيجة ممارسة لتلك الأنشطة وما تنطوي عليه من إيرادات ومصروفات تشغيلية.
- **الأنشطة الاستثمارية:** وهي الخاصة بإقتناء وبيع الأصول المشروع لما يترتب عليه من تأثيرات على النقدية.
- **الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشاة.

ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية بالشكل التالي:

الجدول رقم (08/01): قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية		
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		×××
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:		
ثمن شراء آلات ومعدات	(××)	
ثمن بيع آلات ومعدات	××	
ثمن شراء أراضي	(××)	
قروض ممنوح لإحدى الشركات	(××)	
تحصيل قروض ممنوحة للغير	××	
استثمارات في أسهم أو سندات	(××)	
بيع الإستثمارات في الأسهم أو السندات	××	
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	———	××
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
إصدار أسهم	××	
سداد قروض طويلة الأجل	(××)	
إصدار سندات	××	
توزيعات نقدية	(××)	
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية		××
صافي التغير في الرصد النقدي		××
رصيد النقدية أول المدة		××
رصيد النقدية أخر المدة		××

المصدر: كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص158.

ويلاحظ أن صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية يمكن إعدادها بإحدى طريقتين[1]:

الطريقة المباشرة: وهي طريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد. وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة ويظهر هذا الجزء في قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

جدول رقم (09/01) تدفقات الخزينة (طريقة المباشرة)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة	××
المتحصلات من الفوائد والتوزيعات	××
التسديدات للموردين مقابل مشتريات بضاعة	(××)
التسديدات للمصروفات التشغيلية	(××)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	××

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص158.

الطريقة غير المباشرة: وهي أكثر الطرق شيوعا في الإستخدام العملي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات لأنها يسهل إعدادها. وهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات.

وتظهر صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقا للطريقة غير المباشرة كما يلي:

[1] كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص159.

جدول رقم (10/01) تدفقات الخزينة (طريقة الغير مباشرة)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي الربح(من قائمة الربح)	××	
تسوية صافي الربح بالعناصر غير النقدية:		
مصروف الإهتلاك الأصول الثابتة	××	
خسائر بيع الأصول الثابتة	××	
مكاسب بيع الأصول الثابتة	(××)	
التغيرات في أرصدة الأصول والالتزامات المتداولة:		××
الزيادة في أرصدة الأصول المتداولة		
النقص في أرصدة الأصول المتداولة	(××)	
الزيادة في أرصدة الالتزامات المتداولة	××	
النقص في أرصدة الالتزامات المتداولة	××	
	(××)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		××
		×××

المصدر: كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص158.

الفرع الثاني: الإيضاحات

وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي[1].

وتقوم العديد من المنشآت بإعداد تقارير خارج نطاق القوائم المالية والتي تعرض وتصف رؤية الإدارة حول أداء المنشأة ومركزها المالي وحالات عدم التأكد التي تواجه المنشاة. وقد تشمل هذه التقارير معلومات حول آثار التغيرات في بيئة عمل المنشأة وسياسة توزيع الأرباح والمنافسة السوقية. وكذلك تعد تقارير حول مصادر الأموال والنسب المستهدفة للمطلوبات إلى حقوق الملكية. ويمكن عرض تقارير تتضمن موارد المنشأة غير الواردة ضمن قائمة المركز المالي طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية مثل الموارد البشرية، والشهرة المولدة داخليا.

وهناك بعض التقارير تعرض – خارج نطاق القوائم المالية– معلومات وقوائم بيئية وقوائم القيمة المضافة وهذه القوائم والتقارير تعتبر خارج نطاق معايير الإبلاغ المالي من حيث المتطلبات والعرض[2].

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص23.

المبحث الثالث: التقييم والقياس المحاسبي

يساعد التقييم المحاسبي على تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة مع إجراء التصنيف المطلوب لها ومعالجتها باستخدام مجموعة من الأساليب والطرق العلمية، بهدف إيجاد العلاقة التي تربط بينها وبين بعضها والتعرف على نقاط القوة والضعف.

كما ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معنية وتحديد مفاهيم القياس المحاسبي اقتراحات معنية ترتكز عليها عملية القياس.

المطلب الأول: التقييم المحاسبي

الفرع الأول: مفهوم التقييم

يعني مفهوم التقييم تحديد قيمة شيء ما، وتقاس هذه القيمة بقوة استبدال الشيء المراد خصخصته بالنسبة لغيره من الأشياء، ونظرا لتعذر قياس قيمة الأشياء بالنسبة لبعضها البعض فقد استخدمت النقود لقياس قيمتها. ومفهوم التقييم بالنسبة لتقييم أصول المؤسسات، هو محاولة الوصول إلى القيمة المالية لها، غير أن هذه القيمة استرشادية تقديرية[1].

الفرع الثاني: أهداف التقييم

إن الحاجة إلى التقييم تظهر عند دخول المؤسسة في بعض المعاملات بغية تحقيق أغراض معينة نذكر منها[2]:

1- التقييم لغرض الاندماج: إن عمليات الاندماج بين المؤسسات تقوم على أساس توافر فرصة النجاح في تعظيم ثروة الملاّك (حملة الأسهم) لكل من المؤسستين، أو ما يطلق عليه 2+2=5. ويجب أن تعكس نتائج الصفقة قيمة متحدة للمؤسسة بعد الاندماج تتجاوز مجموع قيمة المؤسسات التي اندمجت إذا نظرنا إليها مفردة وتنتج الزيادة في القيمة من خلال بعض المزايا التي يمكن أن تتحقق من خلال الاندماج مثل المزايا الضريبية تخفيض تكلفة التمويل، فرص الدخول في أسواق جديدة، اقتصاديات الحجم...

2- التقييم لغرض التصفية: تتم تصفية المؤسسة إذا كانت دراسة أوضاعها الحالية والمستقبلية تفيد بوجود خلل في الهياكل المالية والتشغيلية والإدارية وينبغي ملاحظة أن قرار تصفية المؤسسة يكون مبنيا على أن الخسارة المترتبة على تصفية المؤسسة الآن أقل بكثير من الخسارة التي ترتب على الإبقاء عليها في المستقبل، وفي هذه الحالة فإن قيمة الأصول تتحدد بالقيمة السوقية لها في تاريخ البيع.

3- التقييم لغرض الدخول إلى البورصة: إن دخول المؤسسة إلى البورصة يشكل مرحلة أساسية في حياتها وعامل مهم جدا لتعجيل نموها وتطورها ويسمح لها بتحسين ديناميكيتها وفعاليتها، فدخول المؤسسة إلى

[1] محمود علي الجبالي، "تقييم الأصول الثابتة لأغراض مخصصة، حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن"، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، 2010، ص252.

[2] غنية الجوزي، "أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 77، 78.

البورصة يمثل عامل رفاهية ويعتبر بمثابة إشهار هام علما أنه مرادف التطور والنضج بالإضافة إلى أنه يعزز بقاءها واستمراريتها .فيلعب التقييم هنا دورا هاما في تحديد القيمة التي ستتنازل بها المؤسسة عند دخولها إلى البورصة.

4- الخوصصة: لقد أثبت الواقع الاقتصادي في بعض الدول وبعض المجالات الاقتصادية الفشل العام للقطاع العام على إدارة المشاريع الاقتصادية بالاعتماد الدائم على الدعم الحكومي لذلك اّتجهت إلى الخوصصة. فغرض التقييم في عملية الخوصصة هو قياس الربحية والسيولة وإعطاء مؤشرات لها في كل المؤسسة، طبيعة النشاط، نجاحه وجاذبيته ومن جهة أخرى إبراز طبيعة السوق من خلال الوحدات الناجحة والتي تؤدي بدورها إلى المنافسة. كما يهدف التقييم كذلك إلى إنهاء مديونية هذه المؤسسات قبل بيعها واختيار الأسلوب اللازم لذلك وهذا حسب الطبيعة الاقتصادية لكل منها.

الفرع الثالث: مبادئ التقييم

1.مبادئ نظرية التقييم:

إن المبادئ الاقتصادية الأساسية – مثل العرض والطلب- تؤثر على قيمة الملك أو الأصل ومع ذلك فهناك أربعة مبادئ اقتصادية محددة تؤثر على تقدير قيمة الأصل بشكل هام وهي كما يلي[1]:

1.1. مبدأ وجود بدائل:

يقضي مبدأ البدائل أنه عند التفكير في أي نقل للملكية يكون أمام كل من المشتري والبائع بدائل لإتمام المعاملة. ولا يعني هذا المبدأ أن كل البدائل المرغوب بدرجة متساوية لكنه يعني ببساطة أن البائع مجبر على البيع لمشتري معين وأن المشتري ليس مجبرا على الشراء من بائع بعينه، فإذا لم يكن هذا هو الوضع فان آلية السوق سوق تتشوه ولن يكون بالإمكان تحديد القيمة السوقية العادلة.

2.1. مبدأ الاستبدال:

يقضي مبدأ الاستبدال بأن المشتري العاقل لا يدفع في ملك أو أصل ما يزيد على تكلفة استبداله بآخر يقوم بنفس الوظيفة وأبسط مثال توضيحي لهذا المبدأ هو قيمة الأجهزة والمعدات المستعملة فالمشتري العاقل لا يدفع مقابل جهاز مستعمل أكثر مما يدفعه مقابل جهاز جديد يؤدي نفس الوظائف.

3.1. مبدأ الإحلال:

مبدأ الإحلال أو الاستبدال (Sub-stitution) مفهوم عام للغاية بالنسبة لتقدير القيمة فهو يقضي بأن قيمة الملك أو الأصل يتحدد بواسطة التكلفة التي سوف يتم تكبدها لامتلاك بديل مرغوب بدرجة متساوية. فإذا كان على سبيل المثال بنكين متساويين في الحجم والموظفين والمكاسب... فان الفطرة السليمة وعلم تقدير

[1] طارق عبد العال حماد، "التقييم وإعادة هيكلة الشركات-تحديد قيمة المنشأة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص24- 26.

القيمة سوف يقودان لاستنتاج أن البنكين لهما قيمة متساوية أو نسبة متساوية لأنهما يمثلان بديلين مرغوبين بدرجة متساوية (وفي هذه الحالة هما بديلين متطابقين).

4.1. مبدأ المنافع المستقبلة:

يقضي مبدأ المنافع المستقبلية الذي يكتسب أهمية خاصة في إطار الاندماج أو التملك بأن قيمة الملك أو الأصل تعكس المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من امتلاك ذلك الملك أو الأصل أو السيطرة عليه، ومن هذا المنظور فان قيمة أي بنك أو مؤسسة أعمال تكون هي القيمة الحالية الصافية لكافة المنافع الاقتصادية المستقبلية أمر معقد جدا ويتطلب وضع افتراضات عديدة بشأن مستقبل المؤسسة. ومع ذلك فان القيمة الإضافية الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية تكون غالبا أفضل مؤشر للقيمة. ويشكل مبدأ المنافع المستقبلية أساس المدخل إلى تقدير القيمة(التدفق النقدي، المردودية، العائد).

2. المبادئ العامة للتقييم[1]:

القياس هو المسار الخاص لتحديد القيمة المالية التي سيتم على أساسها تسجيل عناصر البيانات المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج.

هذا الإجراء يتطلب طبعا اختيار طريقة للقياس من بين الطرق التالية: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحصيل أو القيمة الحالية.

1.2. التكلفة التاريخية (Cout Historique):

التكلفة التاريخية هي القيمة المقدمة في تاريخ الاقتناء والخاصة بقيمة الحصول على الموجودات في تاريخ الشراء، وكذا القيمة التي تسجل بها عناصر الخصوم والأعباء والنواتج في تاريخ نشوئها دون الأخذ بعين الاعتبار:

- حالة تغير الأسعار.
- تطور القدرة الشرائية للنقود.

– فالتكلفة التاريخية للأصل هي:

مبلغ النقدية المدفوع أو القيمة العادلة المقابلة المقدمة من أجل الحصول عليه، في التاريخ اقتنائه أو إنتاجه.

– أما التكلفة التاريخية للخصم هي:

قيمة المنتجات المستلمة مقابل التزام، أو مبلغ النقدية المنتظر دفعه لإطفاء دين خلال الدورة العادية للنشاط.

[1] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 36- 39.

ومن بين مبررات استخدام طريقة التكلفة التاريخية:

- أنها تتلاءم مع فرضية الموضوعية ومبدأ تحقيق الإيراد وسياسة الإفصاح التام.
- إن اللجوء لاعتماد أسعار السوق تواجهها مشكلة تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع.

أما مآخذ استخدام مبدأ التكلفة التاريخية:

- غياب المصداقية في التغيير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.
- تخلق صعوبة عملية في تأمين عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.
- ينتج عنها مشاكل كثيرة في قياس الدخل مما يترتب عنها خلق أرباح وهمية.
- يتم توزيع أرباح وهمية مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال وعدم المحافظة عليه وصيانته، الأمر الذي يتسبب في نقص حقوق الملكية.

2.2. التكلفة الجارية (Cout Actuel):

التكلفة الجارية هي القيمة المكافئة لحيازة الأصل، أو التي ستسد للوفاء بدين في تاريخ التقييم.

فالأصول تسجيل بمبلغ النقدية أو النقدية المكافئة لها والتي ستدفع مقابل الأصل المتحصل عليه حالا، أما الخصوم فتسجيل بالمبالغ غير المعينة للنقدية الخاصة بتسديد التزام فورا.

3.2. القيمة القابلة للتحصيل(Valeur de Réalisation):

معناه قيمة التنازل، بمعنى أن يتم التقييم بالقيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي وقيمة الاستخدام، فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو المكافئة لها والتي يمكن الحصول عليها حالا عند بيع الأصل، أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد يعني المبالغ غير المحنية للنقدية والتي يتوقع سدادها.

4.2. القيمة المحينة (قيمة الاستخدام) (Valeur de Actualise):

هي قيمة المدخلات والمخرجات من النقدية المستقبلية محينة في تاريخ القياس. فالأصول تقيم وتسجل بالقيمة الحالية للمدخلات الصافية المستقبلية بالنقدية التي يتوقع أن ينتجها العنصر، أما الخصوم فتسجل بقيمة المخرجات الصافية للنقدية المستقبلية المحينة والمتعلقة بتسديد الالتزامات تبعا للنشاط العادي.

كما توجد عناصر هامة لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية التقييم:

*بالنسبة للسلع التي تقتنيها المؤسسة توجد ثلاث حالات:

1. إما بمقابل: التقييم يتم **بتكلفة الاقتناء** والمتمثلة في ثمن الشراء الذي يتفق عليه الأطراف في تاريخ التعاقد، مضافا إليه حقوق الجمارك والرسوم الضريبية الأخرى غير المسترجعة والأعباء الملحقة الممنوحة مباشرة من أجل ضمان الرقابة وجعل السلعة في وضعية الاستعمال.

والمقصود بالأعباء الممنوحة مباشرة هي مصروفات التوزيع واللف والحزم الأولية وأعباء التنصيب وحقوق النقل وتكلفة تغطية العملة...الخ.

2. وإذا كانت مجانا: حينئذ يتم التقييم **بالتكلفة العادلة** في تاريخ دخول السلعة والمقصود هنا بالتكلفة العادلة المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل بين طرفين، لديهم معلومات جيدة وراضين ويعملون في ظل شروط المنافسة العادية.

3. وعندما تكون في صيغة **التبادل** توجد حالتين:

- إذا كانت الأصول متباينة التقييم بالقيمة العادلة.
- أما إذا كانت الأصول متشابهة فالتقييم يتم بالقيمة المحاسبة للأصول المعطاة كتبادل، والمقصود هنا بالقيمة المحاسبية الصافية هي القيمة الأصل المسجل به في الميزانية.

- **أما إذا كانت السلع المستلمة كمساهمة:** فالتقييم يكون حسب طبيعة قيمة المساهمة.
- **أما السلع المنتجة:** فتقيم بتكلفة الإنتاج، المتمثلة في تكلفة المواد المستهلكة والخدمات المستعملة، مضافا إليها التكاليف الأخرى التي إلتزمت بها الوحدة خلال عمليات الإنتاج من أجل إيصالها إلى الحالة والمكان التي توجد فيهما.

هذا التقييم يكون بالقيم خارج الرسم وبعد استبعاد التخفيضات التجارية والعناصر الشبيهة.

المطلب الثاني: القياس المحاسبي

الفرع الأول: ماهية القياس المحاسبي

لقد قدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس، ورغم اختلافها في الشكل عام إلا أنها تتفق في المضمون، وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى Campell الذي عرفها بما يلي:

"يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة"[1].

[1] محمد مطر وموسى السويطي، "التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008، ص130.

ويرى آخر أن القياس هو: "عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدت اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي"[1].

ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) القياس المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على المعلومات دقيقة للتمييز بين بديل وأخر في حالة اتخاذ القرار"[2].

وتحديدا لعملية القياس المحاسبية صدر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1966 مايلي:"يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة"[3].

أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس فهو: "إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصية ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس، فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس[4]".

وعموما يعرف القياس بأنه: "عملية تحديد وتبويب العمليات لمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، والتعبير عنها في شكل أرقام وبيانات واضحة بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل اتخاذ القرارات الاقتصادية"[5].

ويتضح مما سبق أن القياس المحاسبي ينحصر في جود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده، ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير أو تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس.

الفرع الثاني: آلية القياس المحاسبي

إن تعدد الأغراض التي تستخدم فيها مخرجات القياس أدى إلى تفاوت وجهات نظر المحاسبين، بشأن مدى مراحل عملية القياس المحاسبية وعدد الخطوات التي تنفذ فيها حيث أن بعضهم حصر عملية القياس في عمليتي تسجيل وتلخيص (تخصيص القياسات المحاسبية التاريخية) أما البعض الأخر رأي بالإضافة إلى تلك الخطوات التي

[1] سيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبة"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص181.

[2] ريتشارد شرويد وآخرون، "نظرية المحاسبة"، ترجمة: خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض، 2006، ص185.

[3] محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص130.

[4] عبد الحي مرعي ومحمد سمير الصبان، "أصول القياس والاتصال المحاسبي"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988، ص75.

[5] مسعود صديقي، "التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجودة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي،17-18جانفي2010، ص3.

يجب أن تشمل خطوات القياس المحاسبي تشغيل هذه القياسات بغض النظر عن كونها تاريخية أو مستقبلية ويمكن على أساس ذلك تحديد آلية القياس المحاسبي، كما يلي[1]:

1- يجري القياس لحظة حدوث الواقعة لتحديد قيمة الواقعة اقتصاديا، ومن ثم يتم تسجيل الواقعة في مستند أول، ففي هذا المرحلة يتم القياس لكل حدث اقتصادي على حدا. مثل عملية بيع آلة يتم تسجيل العملية في فاتورة.

2- يجري القياس في مرحلة التلخيص أو الترحيل، حيث يتم قياس مجموعة الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة، فالقياس هنا ينصب على مجموعة أحداث وليس على حدث بمفرده، مثل عملية البيع التي سجلت سابقا في فاتورة يتم جمعها مع فواتير المبيعات، ويسجلوا جميعا في حساب المبيعات ومن ثم يستخرج رصيد حساب المبيعات.

3- يجري القياس في مرحلة التشغيل (إعداد المعلومات)، في هذه المرحلة يتم قياس نتائج الأحداث الاقتصادية وليس الأحداث الاقتصادية بذاتها سواء أكانت مفردة أو مجتمعة، هذه النتائج تعكس من خلال القوائم المالية، كقائمة الدخل التي تستخدم لتقديم معلومات عن نتائج الأحداث الاقتصادية وعلى أعمال المشروع. وكذلك قائمة المركز المالي التي تعكس المركز المالي للمشروع وتأثير نتائج الأحداث الاقتصادية عليه.

الفرع الثالث: أنواع وأدوات القياس المحاسبي

تعدد أنواع القياس المحاسبي بتعدد أدوات القياس المستخدمة، حيث تستخدم المحاسبة أدوات مختلفة منها:

وحدات القياس الطبيعية، كالمتر، طن،...الخ، بالإضافة إلى وحدات القياس الزمنية كالساعة، اليوم، الشهر، ومن ثم يستخدم النقد كوحدة قياس يتم استخدام نسب ومؤشرات ومعاملات وبذلك فان القياس المحاسبي بتفرع إلى عدة أنواع: [2]

- **القياس الكمي**: وهو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر والطن للتعبير عن بعض الأحداث، يستخدم هذا القياس بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تقاس كمية المواد المشتراة بالكيلو غرام وعدد الوحدات المنتجة، ومحاسبة الموارد البشرية بعدد الأفراد المتدربين في منشأة ما.

[1] إبراهيم خليل حيدر السعدي، "مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد21، 2009، ص ص11،12.

[2] محمد شرف الدين صالحي، "اشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة باستخدام مدخل التكلفة التاريخية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013/2012، ص ص 4،5.

- **القياس الزمني:** يتم استخدام وحدات القياس الزمني مثل: يوم، شهر، ساعة، كأداة للقياس المحاسبي وتستخدم بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تحتسب الزمن الفعلي الضائع الذي يتم قياسه بالأيام، وأيضا يستخدم القياس الزمني في المحاسبة التحليلية التي تقوم باستخراج النسب المالية مثل نسب معدل فترة الائتمان ومعدل فترة التخزين والتي تقاس أيضا بالأيام.
- **القياس النقدي:** حيث يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد حيث يعتبر النقد الوسيلة الأساسية المستخدمة في قياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى.

ويجب التمييز هنا بين مصطلحين مهمين وهما القياس النقدي والقياس القيمي فالقياس النقدي يعبر عن التكلفة التاريخية لأصول وخصوم المشروع، أما القياس القيمي فهو إستخدام أرقام قياسية للتعبير عن قيم النقد الحالية عند إعداد القوائم المالية وهو ما يعرف بالتكلفة الاستبدالية.

- **المؤشرات والنسب المالية:** ويتم استخدام المؤشرات والنسب والمعاملات كأداة لقياس الأحداث الاقتصادية وتستخدم بالأخص في المحاسبة التحليلية كان تستخرج نسب معدل دوران الأصول ومعدل دوران رأس المال العامل، أو نسبة التداول إلى أخره من النسب.

الفرع الرابع: أساليب وطرق القياس المحاسبي

1- أساليب عملية القياس المحاسبي.

تشمل هذه الأساليب على مجموعة من الأساليب القياسية المتبعة في عملية القياس المحاسبية وهي كما يلي[1]:

أ. أساليب قياس أساسية أو مباشرة: وهي عبارة عن الثمن أو التكلفة المثبتة على الفاتورة.

ب. أساليب قياس مشتقة أو غير مباشرة: زهي عبارة عن عملية احتساب تضم فيها أثمان الأجزاء معا للوصول إلى التكلفة الاجمالية.

ج. أساليب القياس التحكمية: وهذا الأسلوب يشبه في إجراءاته أسلوب القياس المشتق إلا أن أسلوب القياس التحكيمي يفتقر إلى قواعد الموضوعية. مما يجعله عرضة لأثار التحيز الناتج عن التقديرات الشخصية.

2- طرق القياس المحاسبي[2]

عند قياس قيمة أصل معين من أصول المشروع توجد أمام المحاسب مقاييس مختلفة لقياس هذه القيمة تؤدي كل منها إلى نتيجة تختلف عن النتائج المحققة بالبدائل الأخرى، فمثلا عند تحديد تكلفة الأصل، في حال وجود

[1] وليد ناجي الحيالي،" نظرية المحاسبة"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص 110،111.

[2] محمد شرف الدين صالحي، مرجع سبق ذكره، ص5.

تضخم هنالك عدة بدائل يمكن من خلالها تحديد تكلفة الأصل، منها التكلفة التاريخية والتكلفة الإستبدالية ومحاسبة المستوى العام للأسعار.

ففي التكلفة الإستبدالية والتي يتم فيها تحديد قيمة الأصل بناءا على سعر السوق الحالي لاستبدال الأصول الموجودة بأصول مكافئة أي أن لها نفس الطاقة الإنتاجية إلا أنه عند اختيار أي بديل من تلك البدائل لا توجد هناك أي قوانيين إلزامية في اختيار أي بديل منها بل يخضع اختيار البديل إلى الاجتهاد الشخصي حيث يستطيع المحاسب اختيار طريقة القياس إما بناءا على التكلفة التاريخية أو تكلفة الاستبدال أو محاسبة المستوى العام للأسعار (الأرقام القياسية).

الفرع الخامس: شروط القياس المحاسبي.

يجب أن تتوفر شروط معينة عند إجراء عملية القياس المحاسبي وهي كما يلي[1]:

1.الموضوعية:

يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة وذلك من أجل تحقيق قياس موضوعي دقيق، وهذا ما يؤيده أصحاب اتجاه التكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا أنه بمرور الزمن تتلاشى موضوعية تلك المستندات وبالتالي فان القياس المحاسبي في هذه الحالة تنتفي فيه صفة الموضوعية.

2.توحيد أسس القياس:

حيث يجب أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغير محتواها الكمي على مدار عملية القياس نفسها وأن لا يتغير محتواها بين عملية قياس وأخرى.

الفرع السادس: مداخل القياس المحاسبي

1- مدخل التكلفة التاريخية.

1-1- مفهوم التكلفة التاريخية: هي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل في التاريخ اقتناء الأصل[2]، وتسجل الأصول بقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في التاريخ اقتنائها، وتسجل الالتزامات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية[3].

[1] ابراهيم خليل السعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص12- 13.

[2] وهيبة لبوز،" قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، سنة 2011، ص06.

[3] Mary E.Barth, Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts, Stanford University AMIS conference june 2012, from the cite of www.iaaer.org/publications/files/Barth. Measurement.pdf.

1-2- أسباب التركيز على ممارسة مدخل التكلفة التاريخية:

- إنها تتلاءم مع فرضية الموضوعية ومبدأ تحقق الإيراد وسياسة الإفصاح التام[1].
- وجود وثيقة تثبت القيمة التاريخية المسجلة بالقوائم المالية.
- عدم الحاجة إلي انتداب خبير لتقييم الأصول، مما يعني الاستغناء عن جزء من التكاليف الاستغلالية[2].

1-3- الانتقادات الموجهة لمدخل التكلفة التاريخية:

- التقلبات الكبيرة في القوة الشرائية لوحدة النقد في حالة التضخم، بحيث تصبح القيم التاريخية غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، وفضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية لفترات محاسبية متتالية[3].

- إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شانه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، وذلك لاشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف أخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر المركز المالي[4].

- إن عدم التجانس في مقابلة الإيرادات تمثل القيمة الجارية مع مصروفات ممثلة بقيم تاريخية تختلف باختلاف الأوقات التي حدثت فيها، وهذا يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات وتأثير ذلك على التغير في بنود قائمة حقوق الملكية[5].

2- مدخل القيمة العادلة (القيمة الجارية بالسوق أي السوقية)

2-1- مفهوم القيمة العادلة:

يعرف المعيار المحاسبي الدولي(IAS 39) القيمة العادلة "بأنها القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة تعمل في ظل ظروف السوق العادية"[6]، وتنشأ القيمة العادلة من خلال إحدى المستويات الثلاثة (سوق القيمة العادلة)[7]:

---

[1] شناي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] بوعتروس عبد الحق وسحنون عقبة، "محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أيام 25 و26 ماي 2010، بالمركز الجامعي سوق أهراس، ص04.

[3] فريد زعرات، "معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،2009 ، ص52.

[4] سالم عبد الله حلس ويوسف محمود جربوع،" تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من الظاهرة"، مجلة الدراسات التجارية، العدد1، 2006، ص15.

[5] قوادري محمد، "قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF"، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2010، ص28.

[6] Lionel ESCAFFRE; Réda SEFSAF , " L'impact comptable de la crise financière sur la volatilité des titres bancaires »: Cas da la France; l'Italie, et l'Allemagne, Centre de recherche-LARGO, univ-angers, version1-5May2010, p05.

[7] By: Lutamila Sallu, CPA, CMA, CFM, CFE, CI, Fair value Accounting, volume 1 Issue2 APRIL 2009, from the cite of www.deleonandstang.com/news-articles-union-edge-article/fair-value-accounting.

- **المستوى الأول:** القيمة العادلة هي تلك التي يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة.
- **المستوى الثاني:** القيم العادلة هي تلك القيم التي لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة ولكن يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة.
- **المستوى الثالث:** القيمة العادلة هي تلك التي لا يمكن الحصول عليها أو المستمدة من بيانات سوق يمكن ملاحظتها، ولكن يتم تحديدها باستخدام نماذج التقييم الداخلية. وتنشأ معظم القضايا العملية لتطبيقات محاسبة القيمة العادلة في المستوى الثالث وأحيانا المستوى الثاني.

2-2- أوجه القيمة العادلة:

- **القيمة النفعية (الحالية):** هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به[1].
- **التكلفة الاستبدالية:** ويقصد بها سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماما أو مكافئ بأصل موجود[2].
- **القيمة القابلة للتحقق:** وهي المبلغ النقدي أو ما يعادله الذي يمكن الحصول عليه إذا تم بيع الأصل[3].

2-3- الانتقادات الموجهة للقيمة السوقية العادلة:

- ارتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها وهذا يؤدي إلي فقدان القوائم المالية لمصداقيتها، وهذا قد يؤدي إلي فتح مجالات التلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.
- عدم اتساق أساس القيمة العادلة ومع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية.
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فان هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة.
- تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

---

[1] عمورة جمال، "الاهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديدSCF"، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)، ص 09.

[2] ابراهيم خليل حيدر السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] بسمة سويد، "دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي-التكلفة التاريخية- القيمة العادلة- دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2012، ص 34.

- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية[1].

وبعدما تم عرض نماذج القياس المحاسبي المتعارف عليها وخصوصياتها، سنحاول أن نناقشها انطلاقا من محددات جوده القياس، وذلك وفق الملخص في الجدول الاتي:

الجدول رقم(11/01): تقييم نماذج القياس المحاسبي وفق محددات جودة القياس

	أخطاء القياس	أخطاء التوقيت	القابلية للتفسير	الملائمة
التكلفة التاريخية	توجد	توجد	توجد	غير ملائمة تماما
التكلفة التاريخية المعدلة	لا توجد	توجد	توجد	غير ملائمة نسبيا
تكلفة الاستبدال	توجد	لا توجد	توجد	غير ملائمة نسبيا
تكلفة الاستبدال المعدلة	توجد	لا توجد	توجد	ملائمة
القيمة البيعة الصافية	توجد	لا توجد	توجد	غير ملائمة نسبيا
القيمة البيعية الصافية المعدلة	لا توجد	لا توجد	توجد	ملائمة تماما
القيمة المحينة (النفعية)	لا توجد	لا توجد	توجد	ملائمة تماما

المصدر: محمد العربي قزون، دور القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي بالتطبيق على حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013، ص 53.

[1] بوكساني رشيد وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوداي، الجزائر، يومي18/17 جانفي 2010، ص10.

خلاصة:

بعدما تطرقنا لدراسة مبسطة حول النظام المحاسبي المالي نستطيع القول بأنه خطوة هامة قامت بها الهيئات والمنظمات المهنية والمحاسبية لمختلف الدول، وذلك بهدف تحقيق نوع من التوافق المحاسبي الدولي، حيث عمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، مما نجده متجسدا في مجال الإفصاح والقياس بغية توفير معلومات مالية وافية وشفافة، وهذا ما يساعد على إعطاء صورة صادقة على الوضعية المالية للمؤسسة. وسنقوم بشرح مفصل للإفصاح من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

أسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

تمثل المحاسبة نشاطا خدميا هدفه تقديم مقاييس معينة من صنع المحاسب وليست من صنع الطبيعة، ولذلك تخضع عملية القياس والتواصل للمعلومات المحاسبية لكافة المؤثرات البيئية بما في ذلك رغبات الأطراف المؤثرة بناتج هذا العمل المحاسبي، فمبادئ المحاسبة ليست مبادئ أو حقائق جامدة ولكنها مبادئ في تغير وتطور مستمر.

والمعلومات المحاسبية تتغير من مجتمع لأخر طبقا لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من القوائم والتقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها.

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إن لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

لذلك إذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وسنكشف الضوء في المبحث الأول على ماهية الإفصاح في القوائم المالية، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه المتطلبات والعوامل المؤثرة في الإفصاح وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى انعكاس الإفصاح على سوق رأس المال.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح في القوائم المالية

يمثل الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة للأطراف المهمة بالشركة عموما، وفئة المستثمرين خصوصا، نظرا لما يقدمه من معلومات تفيدهم في إتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقا للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية، فيقبلون أو يحجمون عن التبادل بالأوراق المالية، فالإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للشركات والمفاضلة في الإشهار فيها.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وأنواعه

1- مفهوم الإفصاح:

تختلف وجهات نظر حول حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح في هذا الإطار نتناول عدة تعاريف:

تعريف1: "يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون إتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي"[1] .

تعريف2: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"[2].

تعريف3: "الإفصاح هو عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وبإعتبار المحاسبة نظاما للمعلومات فإن من أهم أهدافها فهي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالإستفادة من التقارير من أجل الدقة في إتخاذ القرارات"[3].

تعريف4: "هو عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة و معلومة من خلال النشر والإنفتاح"[4].

---

[1] محمد المبروك أو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، 2005، ص 577.

[2] لطيف أيود وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد1، سوريا، 2007، ص 179.

[3] عبد المنعم عطا العلول، "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص 20.

[4] طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات-مفاهيم، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 731.

تعريف5: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الإستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"[1].

تعريف6: تعرف المحاسبة بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن إستخدامها في عملية التقييم وإتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات"[2].

تعريف7: يعتبر الإفصاح روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعينة بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للإفصاح المحاسبي "بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم أو التقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"، ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار المعلومات وتوصيلها إلى المستفيدين عن طريق أدوات الإتصال، ويجب الإشارة على أن الإفصاح المحاسبي لا يتعلق بالقوائم المالية فقط لكنه يشمل كل ما تحتويه التقارير المالية.

2- أنواع الإفصاح:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

أ. **الإفصاح الكامل**: وهو يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على قرارات مستخدمي القوائم[4].

---

[1] رولا كاسر لايقة، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2007، ص 54.

[2] أحمد محمود نور، "المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000، ص 13.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 47.

[4] المرجع نفسه، ص 48.

ب. الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى[1].

جـــ. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتقارير المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح المؤثرة في إتخاذ القرار، كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي فيه حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة، وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط، بل أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـــ. الإفصاح الإعلامي: يعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض إتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.

و. الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون هذه التقارير غير مضللة لأصحاب المصلحة، والهدف من ذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية[2].

يمكن القول أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة والملائمة لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة من أجل إتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.[3]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

1- أهمية الإفصاح المحاسبي

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها[4]:

---

[1] دادة دليلة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 64.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] دادة دليلة، المرجع السابق، ص 65.

[4] زوينة بن فرج، "الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة 21-22 نوفمبر 2007، ص 05.

- أنها تفصح عن متغيرات ذات إهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة.
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

من هنا كانت أهمية الإفصاح تنبع من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة. وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة، هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته[1].

2- أهداف الإفصاح المحاسبي

لابد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض، وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة، وللإفصاح هدفين هما: [2]

2-1- الاتجاه التقليدي في الإفصاح: هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم والتقارير المالية فيقتضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر مع التعامل غير العادل في سوق المال.

2-2- الاتجاه المعاصر في الإفصاح: ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 580-581.

[2] أحمد السيد، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري"، مجلة البحوث التجارية، 1993، ص ص 104،105.

ونستخلص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى المعلومات الدقيقة والموثوق بها التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، وأن يكون تقديمها في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الإستفادة منها من جميع الجهات المعنية سواء مستثمرين أو جهات رقابية أو حكومية.

المطلب الثالث: أساليب وطرق الإفصاح

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها وإتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام هي:

- **الإفصاح من خلال القوائم المالية:** حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم على سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

- **استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:** مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.[1]

- **الملاحظات الهامشية**[2]: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية، ويجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

[1] مجدي أحمد الجعيري،"الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية" – دراسة ميدانية على الشركة السعودية سابك- المجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2014، ص 8.

[2] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 584.

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة.
- الإفصاح عن الحقوق والإلتزامات.
- الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.

– **الملاحق:** وتشمل الملاحق عن قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم المالية ما يلي:

- قائمة التغير المركز المالي.
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الإستهلاك.
- قائمة المخزون السلعي.
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.
- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

– **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق إحتسابها، أو سبب ظهورها من قبل المستخدمي غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الرقم الظاهر بالقوائم المالية أو لبيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة[1].

– **تقرير رئيس مجلس الإدارة:** وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

– **تقرير المراجع الخارجية:** ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقرير.

بقي أن نشير إلى أن غياب السياسات المحاسبة الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي وكذلك تعدد الخيارات المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث الاقتصادية أدت إلى اختلاف في الممارسات والسياسات المحاسبية من

[1] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 584،585.

بينها سياسة الإفصاح المحاسبي الأمر الذي نتج عنه صعوبة فهم القوائم المالية وتفسير محتوياتها على المستوى الدولي وأحيانا حتى على مستوى الدولة الواحدة[1].

المبحث الثاني: المتطلبات والعوامل المؤثرة في الإفصاح

يتزايد استخدام عبارة قوانين الإفصاح بشكل واضح في عالم اليوم، وبصفة خاصة في أسواق المال، حيث تلعب المعلومات دورا حاسما في التأثير على قرارات المتعلمين في السوق بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ على السياسات المحاسبية المتاحة التي يقدمها مستخدمي التقارير المالية.

المطلب الأول: متطلبات الإنتقال إلى الإفصاح حسب (SCF)

إن العمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية المجسدة في النظام المحاسبي المالي، ابتداء من 2010/01/01 يتطلب جهودا كبيرة لعملية تحضير تطبيقه. إذ تتمثل عملية المرور إلى النظام المحاسبي المالي والإفصاح وفق ما يقتضيه هذا الأخير، بمثابة ثورة ثقافية في الإطار المحاسبي الجزائري، وتحديدا بالنسبة للمؤسسات للتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد، حيث يتطلب العمل على تحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، وكذا تحضير المحترفين والممارسين للمهنة يتبعه في ذلك تكييف الأطر التشريعية وخاصة الجبائية منها، لتتماشى مع النظام الجديد. ذلك أن هذا التحول يجب أن يضمن للمؤسسات الوفاء بالتزاماتها، وكذلك تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة.

1- تحضير المؤسسات الجزائرية: إن تحضير المؤسسات في العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية يخضع إلى تصنيف المؤسسات إلى مجموعة حسب الحجم ورأس المال والعمال، لأحل مراعاة قدرة وخصائص كل مؤسسة على الوفاء بمتطلبات هذه الأخيرة، وفي هذا المجال جاءت خطوة وزارة المالية في التميز بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء في محتوى القانون رقم 07-11[2]، أما بالنسبة للمؤسسات المصغرة فهي ملزمة فقط بمسك النظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة. حيث يحدد القرار[3] الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19/90، المؤسسات الخاضعة لهذا النظام وهذا وفقا لمحددات مختلفة تتمثل في النشاط الممارس، رقم الأعمال وعدد العمال، ولأكثر التفصيل يمكن الرجوع إلى مضمون القانون.

[1] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 585.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 11، العدد 74، المادة 04، المؤرخ في 2007/11/25.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار رقم 23، العدد 19، المؤرخ في 2009/03/25.

2- تحديث الأطر التشريعية والجبائية: إن المخطط المحاسبي الوطني تم إعداده ليستجيب لأهداف ومتطلبات الاقتصاد المخطط ولاسيما الإدارة الجبائية، وبالتالي فإن الأطر الموروثة عن هذا النظام يجب تكيفها وتحديثها، وهذا تحدي جديد بالنسبة للمؤسسة.

إذ نجد الإطار التشريعي الخاص بالاقتصاد والجباية مدونا في كل من القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة، قوانين المالية والقوانين التنظيمية، حيث يجب أن يبدأ العمل بهدف دراسة الآثار المترتبة في مختلف فروع القانون الجزائري من تطبيق النظام المحاسبي المالي لاسيما فيما يلي:[1]

- التباعد الملحوظ بين القانون (الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات) وقواعد النظام المحاسبي المالي (الذي يشير إلى المضمون الاقتصادي للمعاملات).

بالإضافة إلى العمل على التوفيق بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية، ليزيد من فاعلية استخدام المحاسبة كوسيلة لإثبات المعاملات.

- الإطار المفاهيمي الذي يختلف اختلافا كبيرا عن المبادئ المحاسبية الجزائرية، والبعيد عن النظرة التشريعية الجزائرية، ومثال ذلك هيمنة قاعدة تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني.

ومنه فإن إدخال التعديلات على النظام المحاسبي وضمان الطريق الصحيح لإكمال المشروع، يتطلب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري والذي سيكون له أثر واضح على سير عمل المؤسسات وتنظيم الأنشطة الخاصة بها، كما أن العمل على التماشي مع متطلبات الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند مرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، والعناصر التي تؤدي إلى الاختلاف في التقييم لتحديد النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية[2]، والتي تميل عموما إلى التركيز على النقاط التالية:

- تقنيات الإهتلاك وتدهور الأصول أو معاينة الإنخفاض في القيمة، باعتبار أن النظام الجديد ينتهج مدخلا اقتصاديا وماليا.

- التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي، تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

[1] زغدار أحمد وسفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص ص 85-87.

[2] Desrobert ,j,f ;Méchin,f. puteaux,h,normes IFRS et PME(paris :dunod,2004). P.p : 219-220.

– المعالجة المحاسبية للضرائب ولاسيما الضرائب المؤجلة، حيث يمكن وجود إنحراف بين تاريخ الأخذ بهذه الأعباء الجبائية على مستوى المحاسبة وتاريخ الأخذ بهذه الأعباء للتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

– فائض القيمة في الأجل الطويل والناتج من التنازل على أصول أو أي عمليات إستثنائية، كتعويض نزع الملكية، الإيرادات أو الأعباء المحسوبة في النتيجة المحاسبية لكن لا يأخذها النظام المحاسبي بعين الاعتبار، وأي نفقات وأعباء غير مبررة من طرف إدارة الضرائب.

– العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية لكن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة.

3– تحضير المحترفين والممارسين للمهنة: وفي هذا المجال فإن حقيقة معايير المحاسبة الدولية المجسدة في اختيار(CNC) للنظام المحاسبي المالي يستدعي من المهنيين السعي إلى المعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، أما بالنسبة لمهنة المحاسبة فإنه من المهم أن تتجند لهذا الاصلاح وتحضير لهذا التطور حتى تتكيف مع التغيرات الوطنية والدولية وذلك بالعمل وفق الإجراءات في العناصر التالية[1]:

– فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمنافسة المهنيين الأجانب لاسيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى وتمكين هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات، لأن العولمة وتحرير مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي سوف تمس في السنوات القادمة بالمهنة، والتي تتطلب تحديد الإستراتيجية التي تسمح بالتكيف مع المحيط الاقتصادي العالمي.

– العمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من خلال دعم مقدرة المهنيين الجزائريين على تعظيم قدرة تنافسية مؤسساتهم على مستوى الأسواق الدولية.

– الإنظمام إلى برنامج التدريب في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهدف كسب عن طريق هذه الأخير تكوين خبراء محاسبين على المستوى الدولي.

– تشجيع التعاون الإستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب.

ونتيجة لهذا التحول الذي سيمس بالمؤسسات من الناحية المحاسبية، يقع على عاتق مختلف الممارسين سواء الداخليين أو الخارجيين، من خبراء محاسبين، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين مساعي حثيثة، للسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال التحقق مما يلي:

[1] LAMINE HAMDI , M ; LA PROFESSION COMPTABLE AU MAGHREB , (ALGERIE-LIBYE-MAROC-MAURITANIE-TUNISIE), DOCUMENT DE Séminaire, 2006, pp :12-13.

- التحقق من أن المعلومات المفصح عنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات دون التزام بالشكل القانوني.
- التحقق من احتمال وجود مزايا ومنافع اقتصادية في المستقبل تعود على المؤسسة.
- التحقق من وجود علاقة بين التكاليف التي تكبدتها المؤسسة والمنتجات التي تم الحصول عليها.
- الأخذ بعين الاعتبار عند فحص القوائم المالية الأهمية النسبية للعناصر الواردة في القوائم.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في وظيفة الإفصاح

إن عملية الإفصاح المحاسبي والمالي ليست عملية عشوائية بل توحيد العديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها لتخرج بمحددات من شأنها أن تأثر على عملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وتبرز هذه العوامل من خلال عوامل البيئية السائدة في كل دولة من عوامل إقتصادية، سياسية، مالية، ثقافية ودرجة مستوى التعليم، بهذه الدولة إضافة إلى اختلاف الشركات فيما بينها من حيث النشاط والحجم ومصادر التمويل، وخاصة الشكل القانوني، ومن أهم المحددات الرئيسية لنوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لاشك أن طبيعة واحتياجات المستخدمين بأنواعهم للقوائم والتقارير المالية تختلف أولا فيما بينهم، ثم ثانيا تختلف على المستوى الدولي حسب طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة، في العموم حدد Foster مجموعة الأطراف التالية من المهتمين بالشركات[1]:

- **المساهمون الحاليون والمرتقبون:** هم بحاجة إلى معلومات لاتخاذ قرارات بشأن بيع حقوق الملكية في الشركة أو الإستمرار في حيازتها أو استردادها، حيث أنهم بحاجة إلى معلومات وتوضيحات تساعد في تقييم التدفقات النقدية إلى جانب معلومات تتعلق بإجراءات التوزيعات وقرارات مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وتقييم أداء الشركة[2]
- **المقرضين والمحولين:** يجب أن توفر التقارير والقوائم المالية معلومات بإقراض والسندات والضمانات حيث من خلال هذه المعلومات يتم الحصول على بعض المؤشرات بشأن[3]:
  - القدرة التاريخية على تولد الدخل.

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 586.

[2] طلية أميرة، "أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم"، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمناجميت، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 88.

[3] طلية أميرة، المرجع نفسه، ص 89.

– القدرة التاريخية للشركة لتغطية المخاطر التي تتخللها وسداد الفوائد الدورية والقروض الممنوحة في التواريخ المحددة.

- **الزبائن "العملاء " والعمال:** توفر المعلومات المقدمة مؤشرا لمدى استمرارية الشركة في تقييم الأجور لعمالها، وتقديم السلع لزبائنها، وتوريد السلع والخدمات من مورديها[1].
- **الحكومة ووكلائها التنظيمية:** تسعى الجهات الحكومية للحصول على معلومات حول قدرة الشركة على استغلالها لمواردها المستثمرة والمقترضة فمن جهة تكون شريك وقد تكون من جهة أخرى ممثلة في هيئة الضرائب.

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في "المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين ومستخدمين آخرين مهتمين بإتخاذ قرارات رشيدة في الإستثمار والإقراض وقرارات أخرى مشابهة"[2].

بينما حددت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية هم "حملة الأسهم والدائنون (الحاليون والمتوقعون) والعمال والاقتصاديون ومصالح الضرائب، في حين يتمثل المستخدمون الرئيسيون في الدول النامية وذات الاقتصاد المركزي في الحكومة.

إضافة إلى ما سبق نجد عولمة الأنشطة التجارية والاستثمارية كان لها الدور الأساسي لتوزيع الإفصاح حيث ألزمت الشركات بزيادة الإفصاح ونوعيته، إذ أصبحت هذه الشركات خاصة منها المساهمة مطالبة بالإفصاح ليس فقط أمام المستثمرين والمقرضين بل امتد ذلك ليشمل المستهلكين والموردين والعمال واتحاداتهم وهو ما فرض على الشركات تقديم معلومات أكثر لخدمة أغراض كل هذه الفئات.

2– الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف معايير الإفصاح حسب مداخل التنظيم المحاسبي المتبني من طرف كل دولة، فالدولة التي تتبنى المدخل القانوني نجد فيها أن خطة المحاسبية الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية وهي مدارة من مجلس وطني يكون تابع للحكومة، فعلى سبيل المثال: في فرنسا تحتوى الخطة الوطنية على ثلاث أنواع من المعايير، معايير إجرامية، معايير للقياس، ومعايير للإفصاح، حيث تهتم هذه الأخيرة بعملية وصف ونشر وعرض المعلومات والأحداث بالقوائم والتقارير المالية لكل الشركات.

[1] طلية أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 587.

أما الدول التي تتبنى المدخل الذاتي فإن المنظمات وهيئات تداول الأوراق المالية تلعب دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعايير، فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل هيئة تبادل الأوراق المالية وهي إحدى الهيئات الحكومية تم إنشائها سنة 1934، وذلك في أعقاب تطبيق قانون تداول الأوراق المالية، وتنظيم أسواقها والذي صدر علم 1933، تلزم هيئة شركات المساهمة المسجلة بالبورصة والتي لها حق تداول أسهمها بها تقديم نوعين من التقارير الدورية، بغرض التأكد من مطابقتها للمبادئ المحاسبية، وهما التقارير السنوية والتقارير الربع سنوية، ثم فوضت لاحقا بورصة الو.م.أ عملية تطوير المبادئ المحاسبية إلى منظمات مهنية وهي FASB: وهي منظمة مستقلة تأسست عام 1973، وتختص بدراسة بحث ووضع المعايير المحاسبية المختصة بغرض وتقديم التقارير المالية[1].

أما على مستوى المملكة المتحدة فقد لعب قانون الشركات وهيئة تبادل الأوراق المالية دورا هاما في التأثير على ممارسات الإفصاح وتعتبر هيئة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة أهم المنظمات تأثيرا على عملية الإفصاح المحاسبي وتتمتع بسلطة وضع قواعد الإفصاح التي تعتبر ملزمة لكل شركات المساهمة، ويمكن تفسير التأثير المهم لهيئة تبادل الأوراق المالية SEC في الو.م.أ وهيئة تبادل الأوراق المالية التي توفرها الأسواق المالية، هذه الأخيرة التي أصبحت تملي مستويات عالية من الإفصاح التي يجب تبنيها من طرف هذه الشركات لجلب مساهمين ودائنين جدد.

- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات[2]:

– **الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEC:** تنظم هذه المنظمة مجموعة من دول الإتحاد الأوروبي حيث أصدرت هذه الجمعية سلسلة من التوجيهات DIRECTIVES تتعلق بالإفصاح، هذه التوجيهات لا تمثل قوانين بالدول الأعضاء ولكنها عبارة عن ORDERS للدول الأعضاء لمحاولة تكييف قوانينها بما يتلاءم وما تصدره هذه الجمعيات من توجيهات، وقد كان التوجيه الرابع المتبني في عام 1978، يتعلق بمحتوى أهداف وبشكل الجلسات ويشتمل على أقسام خاصة بالإفصاح، وقد لعب التوجيه الرابع دورا كبيرا فيما يتعلق بالإفصاح القطاعي للدول الأعضاء حيث كانت الاختلافات كبيرة بينهما.

[1] طلية أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 89،90.

[2] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 590.

- **منظمة الأمم المتحدة** UN: نشأة سنة 1976 كان ولا يزال لهذه المنظمة الأثر الكبير على الإفصاح على المستوى الدولي من خلال مؤسساتها، حيث تم تكليف جمعية من الخبراء متمدرسين عددهم 34 في مجال المعايير المحاسبية الدولية والذين قدموا بدورهم تقريرا حول هذه المعايير بما فيها معايير الإفصاح في عام 1977 والذي طرأت عليه عدة تعديلات بعد هذا التاريخ خاصة فيما يتعلق بقابلية مقارنة المعلومات المفصح عنها[1].

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD**: تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واستراليا ونيوزلندا، حيث تأثيرها على الإفصاح بالقوائم المالية من خلال إصدارها في عام 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولا من قبل المجلس الوزاري للمنظمة[2].

- **الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC**: وقد تأسست عام 1977 وبدأ عمله 1978، وهي منظمة مكونة من هيئات عالمية، ويضم أكثر من 124 هيئة محاسبة من 91 بلد ويختص هذا الإتحاد بتنظيم أعمال التدقيق والمراجعة الخاصة بالقوائم المالية ومدى تطابقها مع المعايير المحاسبية الدولية[3].

- **لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC**: تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن العديد من دول العالم حيث يصل عدد الأعضاء بهذه المنظمة إلى ما يزيد عن 100 دولة، وقد قامت هذه اللجنة بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية، لفهم الأسس التي أعدت عليها هذه القوائم وتضييق هذه الإختلافات وتسهيل عملية المقارنات، هذه المنظمة لا تمتلك قوة الإلزام ولكن الامتثال لمعاييرها يتم من خلال إقتناع الدول والشركات الدولية بأهمية الإمتثال إلى هذه المعايير الصادرة عنها[4].

وفي عام 1989 تم إصدار إطار عام لإعداد وعرض القوائم والتقارير المالية وتم نشره ويتضمن هذا الإطار:

- تحديد المفاهيم المرتبطة بعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيين.
- توجيه وإرشاد واضعي المعايير المحاسبية عند وضعهم للمعايير المحاسبية.
- مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدولية والتعامل مع القضايا التي لم تتم تغطيتها بعد عن طريق تلك المعايير.

[1] طلية أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 92،91.
[2] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 591.
[3] طلية أميرة، المرجع السابق، ص 92.
[4] محمد مبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص ص 592،591.

كما هدفت من جهة أخرى إلى تحسين جودة المعلومات المفصح عنها من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية ومن بينها

- القوائم المالية يجب أن تحتوي على إفصاح واضح عن كل السياسات المحاسبية المهنية التي تم استخدامها.

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة والتي تم استخدامها يجب أن يكون جزءا مكملا للقوائم المالية وإن تم الإفصاح عن تلك السياسات في مكان واحد.

- المعالجة الخاطئة أو غير السليمة لعناصر الميزانية وقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر أو أي من القوائم المالية يجب الإفصاح عن التصحيحات.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الإفصاح في التقارير والقوائم المالية.[1]

من الأهمية دراسة مشاكل الإفصاح وطرق العرض بالتقارير والقوائم المالية، وحتى يمكن استعراض قضايا الإفصاح بشكل جيد يجب الإشارة إلى أهداف المحاسبة والتقارير المالية، وبوجه عام يتعين أن يكون مستخدمي القوائم والتقارير المالية في مركز معين من شأنه يمكنهم من تقييم وتقدير أداء نتائج المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمار رشيدة تمكنهم من تخصيص كفء للموارد النادرة، إن العلاقة بين أسعار الأسهم والمعلومات (المتضمنة في القوائم المالية) يطلق عليه بكفاءة السوق، وهناك أدلة إثبات هامة تشير إلى أن سوق رأس مال الأسهم يعتبر كفء بالارتباط بالمعلومات المتاحة للنشر للجمهور.

وتصل المعلومات الواردة في التقارير المالية إلى الوضع الأمثل عندما تحدد احتياجات مستخدميها بشكل دقيق، مع توفر القدرة والرغبة لدى الإدارة في إعداد هذه المعلومات ونشرها لتلبية الاحتياجات، وقد لا يتحقق هذا الوضع في الواقع العملي نظرا لتضارب المصالح والصراع بين الأطراف المختلفة التي لديها مصالح في المؤسسة.

ومنه نرى بأن مستويات الإفصاح تتأثر بدرجة الحاكمية المؤسسية الموجودة في المؤسسة وماهية المعايير التي تتبناها في إعداد تلك البيانات، إضافة إلى تأثير الجمعيات المهنية والجهات الحكومية الرقابية والمنظمة منها وهيئات البورصة، كما أن لنوع القطاع الذي تنتمي له المؤسسة تأثير على درجة الإفصاح حيث نرى معايير خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية (IAS 30) مما يعكس درجة التفاوت في تطبيقات الإفصاح في الواقع العملي.

[1] محمد الهادي ضيف الله، "أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2، 2014، ص ص 109، 110.

وبشكل عام، يمكن تحديد عدة معوقات تحد من مستوى الإفصاح في التقارير المالية وهي كما يلي:

-الإفصاح يساعد المنافسين في الحصول على معلومات عن المؤسسة الأمر الذي قد يضر بمصالح المؤسسة والمساهمين فيها، إلا أنه يمكن إعتبار هذا السبب مبررا للحد من عملية الإفصاح لأنه يمكن للمنافسين للحصول على هذه المعلومات عن المؤسسة من مصادر أخرى.

- يؤدي الإفصاح التام عن المعلومات المالية إلى تحسين المناخ التفاوضي حول الأجور لصالح الإتحادات العمالية، إلا أنه يمكن القول أن الإفصاح التام من المناخ التفاوضي لجميع الأطراف، كما أن تلك الإتحادات قادرة على الحصول على المعلومات التي تحتاجها من مصادر أخرى.

- عدم قدرة بعض المستثمرين على فهم السياسات والإجراءات المحاسبية وأن الإفصاح الكامل سيؤدي إلى تضليلهم أكثر من تنويرهم، ولكن قد لا يكون هذا السبب مبررا حيث أن المحللين الماليين ومديري الإستثمار على درجة عالية من الدراية والخبرة المحاسبية والمالية بالتالي يتم الاستفادة من خدماتهم، كما أن المستثمرين الآخرين يستفيدون من إنعكاس وتأثير الإفصاح على كفاءة السوق المالية.

- وجود مصادر بديلة تزود من متخذي القرارات ومستخدمي التقارير المالية بالمعلومات بتكلفة أقل من قيام المؤسسة بنشر هذه المعلومات بالتقارير المالية، إلا أن هذا المعوق قد لا يمكن قبوله في ظل فرضية وجود هذه المعلومات من خلال أنظمة الاتصال المحاسبي في المؤسسات مما لا يترتب بالضرورة تكاليف إضافية عليها.

- إفتقار المؤسسة لمعرفة حاجات المستثمرين والفئات المختلفة المستخدمة للتقارير المالية، أي وجود فجوة بين معدي المعلومات ومستخدمي تلك المعلومات في تحديد أهميتها وقيمتها، إلا أنه في ظل زيادة النماذج الاستثمارية والإعتماد المتزايد من قبل المستثمرين على المعلومات الوسيطة الواردة من المحللين الماليين ومديري الإستثمار، فإن هذا المبرر لا يعتبر مقبولا.

المطلب الرابع: التوسع في الإفصاح

الفرع الأول: مفهوم التوسع في الإفصاح

التوسع في الإفصاح بأنه عرض نتائج القوائم المالية طبقا لجميع السياسات المحاسبية المتاحة، والإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات وصفية وأخرى تقديرية بجانب الأحداث التاريخية[1].

[1] مراد ممدوح هاشم، دراسة إختبارية لأثر إختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد 19، العدد 01، 1997، ص 220.

وعرف التوسع في الإفصاح بأنه الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية وثيقة الصلة بالتقارير المالية السنوية من واقع معايير محاسبية جيدة ومنهج إفصاح كافي بحيث يسمح التوسع في الإفصاح الوفاء بجميع إحتياجات مستخدمي التقارير المالية[1].

الفرع الثاني: أسباب التوسع في الإفصاح

يتم التوسع في الإفصاح في التقارير المالية لعدة أسباب، من أهمها[2]:

- صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية بشكل قاطع؛

- التأثيرات المختلفة للمدخل الاجتماعي على الفكر المحاسبي، وأهم مظاهره انتشار المطالبات الخاصة بالتوسع بالإفصاح عن مدى مقابلة المؤسسة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية؛

- يعتبر التوسع في الإفصاح إمتداداً لفرض كفاءة السوق، فالمعلومات الإضافية سوف تنعكس بالضرورة على أسعار الأوراق المالية المتداولة بما يخدم كفاءة المستثمرين في توجيه استثماراتهم وبما ينعكس بالنهاية على الرفاهية الإقتصادية للمجتمع؛

- التأثيرات المتعددة للمدخل الأخلاقي على الفكر المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بعدالة العرض والإفصاح لكافة الأطراف المعنية؛

- كثرة وتعقد المتغيرات المحيطة بالمؤسسة الإقتصادية في الوقت الذي تفصح فيه التقارير التقليدية عن الأحداث المالية فقط، وبالتالي فهي لا توفر مقاييس مباشرة تفيد في تقدير المنافع والتكاليف الإجتماعية وكافة العناصر غير الملموسة، كما لا توفر مقاييس للمخاطر التي ترتبط بحقوق الملكية أو عند تقديم القروض للمؤسسات الأخرى.

الفرع الثالث: الحاجة إلى التوسع في الإفصاح[3]

لقد زادت أهمية التوسع في الإفصاح بصفة خاصة مع ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات والعلاقة بين الملائمة وبين الإفصاح المحاسبي يمكن أن ينظر إليها من جانبين:

1- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار.

2- الملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار.

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 730.

[2] Wolk and Tearney, Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach , 2ed,. Edition , PWS- Kent Publishing Co. 1989, P:243.

[3] عباس الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 416-429.

1- الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرار:

إن تطبيق هذا الاتجاه سوف يكتنفه مشاكل كثيرة أهمها: تعدد نماذج اتخاذ القرارات التي يجب استخدامها مع تعدد مجالات الاستخدام وتعدد المشاكل والمواقف التي يتعين مواجهتها إلا أنه بصفة عامة يلاحظ أن تطبيق الملائمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات يعتبر أحد المبررات التي تدعو إلى التوسع في الإفصاح حتى يمكن مقابلة أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المشتركة.

2- الملائمة بالنسبة لنماذج متخذي القرار:

أما بالنسبة للملائمة لنماذج اتخاذ القرار ، فإنه يتطلب منا تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، وهنا تقابلنا مشكلة تعدد وتنوع الطوائف ذات المصلحة في تتبع اقتصاديات الوحدة المحاسبية ولذلك فإن المعلومات التي يراد الإفصاح عنها سوف تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة، سواء كانت احتياجات فعلية أو مفترضة بكل الفئات وهنا يلاحظ أن هناك اختلافا في المعلومات المطلوبة حتى داخل الفئة الواحدة.

وهكذا نجد أن هناك حالات متعارضة في احتياجات الفئات من المعلومات، كما أن هناك حالات قد تكون فيها احتياجات متجانسة إلى حد ما، ومن هنا كان الاتجاه نحو المزيد من التوسع في مجال الإفصاح بحيث يمكن لكل فئة أن تختار ما يلائمها من معلومات ومما لا شكل فيه أن هذا الاتجاه يعتبر مدخلا عمليا لمواجهة مشكلة عدم التجانس.

الفرع الرابع: حدود التوسع في الإفصاح[1]

أن التوسع في الإفصاح له تأثير على جانبين رئيسيين يؤثران على درجة الاستفادة من المعلومات:

الجانب الأول: مع زيادة المعلومات تتضح علاقات جديدة، ووقائع لم تكن معروفة، الأمر الذي يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار، هذا الجانب يمثل جانب المدخلات، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات للعملية القرارية.

الجانب الثاني: يمثل جانب الإدراك أو الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيداته وعلاقاته المتشابكة وبالتالي سوف يكون لذلك تأثير على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى

[1] ناصر دادي عدون وآخرون ، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، الجزائر، ص ص 13،14.
الموقع الالكتروني: www.kantakji.com/media/1405/917.doc يوم الإطلاع:2015/05/08 على الساعة:23:37.

المعلومات المتاحة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن القدرة على الاستيعاب تتطلب درجة من التجريد لا يمكن الحصول عليها دون الاعتماد على نموذج أو أكثر من النماذج القرارية، ومن الطبيعي أنه مع زيادة درجة التعقيد للوضع المراد التعامل معه ومع زيادة عدد المتغيرات التي يجب معالجتها فإن الأمر يتطلب الاعتماد على نماذج قرارية متقدمة.

ويمكن القول بصفة عامة أن ما تشير إليه الدراسات السلوكية في مجال علم النفس الاجتماعي هو القدرة المحدودة من جانب الأفراد على تشكيل البيانات ودرجة استيعابهم الذهني لها، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح لا يمكن إطلاقه دون أي قيود، وعلى ذلك فإنه إذا ثبت محاسبيا أن معلومة معينة تعتبر ملائمة في مجال اتخاذ القرارات فإن القرار بالإفصاح عنها من عدمه يتطلب منا دراسة للجوانب الآتية:

- تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية.
- تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: إنعكاس الإفصاح على سوق رأس المال

ازداد الإهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح لأن العديد من الجهات ذات مصلحة تعتمد –بشكل كبير– في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، وتبين لنا مما سبق أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية إلى تأثرات الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لدى فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

المطلب الأول: كفاءة السوق المالي

1– وظائف وأهداف الأسواق المالية

إن الهدف الرئيسي الذي تطمح إلى تحقيقه الأسواق المالية هو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية أي توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية لمختلف الأعوان الاقتصاديين وبتكلفة ملائمة، فالأسواق المالية تعتبر محركا للنمو الاقتصادي من خلال ما توفره من مصادر التمويل للنشاط الإنتاجي وتحويل المدخرات إلى استثمارات ومن تم العمل على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق الأهداف المشار إليها يقوم السوق بأداء وظيفتين رئيسيتين هما[1]:

- تعبئة مدخرات المستثمرين.
- التخصيص الأمثل للموارد.

وتعمل الأسواق المالية في أدائها للوظيفة الأولى على توفير عائدات مغرية للمستثمرين من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول أسهم الشركات، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في التعاملات من خلال إلزام الشركات المدرجة في البورصة على توفير تقارير دورية حول أنشطتها مع الحرص على محاربة تسريب المعلومات المضللة التي من شأنها أن تؤثر في قرارات المستثمر. أما فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد فإن الأسواق المالية التي تتسم بالكفاءة تسعى جاهدة إلى توجيه مدخرات المستثمرين إلى المشاريع المنتجة بما يكفل لها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

[1] أشرف شمس الدين، "أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقابة من مخاطر الأسواق المالية"، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر2005، ص 13.

2- تقسيمات الأسواق المالية

تضم الأسواق المالية FINANCIAL MARKET كلا من سوق النقدMONEY MARKET وسوق رأس المال CAPITAL MARKET، يتم في سوق النقد تداول الأموال في شكلها النقدي، ويتسم هذا السوق بقصر أجال تعاملاتها (أي لمدة تقل عن سنة مالية)، حيث يقوم أصحاب الفوائض المالية من المستثمرين بإيداع أموالهم لدى البنوك مقابل تلقي عائد في صورة فائدة دورية، فيما يتولى البنك إقراض تلك الإيداعات لأصحاب العجز المالي من شركات ومشروعات التي لها رغبة في التمويل قصير الأجل.

ويقلص قصر أجال التعاملات في سوق النقد من درجة المخاطرة التي يتحملها المستثمر كون الأموال المودعة لدى البنوك هي إيداعات تحت الطلب مما يسمح بإمكانية استرداد تلك الأموال من البنوك متى رغب المستثمر في ذلك[1]، كما أن الأوراق المالية في سوق النقد تتميز بقدر كبير من الضمان كونها صادرة عن مصاريف يفترض أنها ذات قدرة ائتمانية عالية.

أما سوق رأس المال فهو سوق متخصص في توفير التمويل طويل الأجل، وعلى عكس المستثمر في سوق النقد فإنه سوق رأس المال يكون على استعداد للاستثمار في آجال طويلة مما يترتب عليه تحمل درجة عالية من المخاطر مقابل تلقي عائد أكبر يتناسب مع ارتفاع درجة المخاطرة.

وينقسم سوق رأس المال إلى سوق أولي وسوق ثانوي، فالسوق الأولي (سوق الإصدار) يعتبر أساس هذا النوع من التمويل حيث تلجأ الشركات والحكومات إلى طرح الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية في هذا السوق للحصول على تمويل طويل الأجل مقابل الالتزام بسداد عائد لملاك تلك الإصدارات، وتسمح إصدارات السوق الأولي بتوفير التمويل الضروري عند إنشاء شركات جديدة أو توسيع الشركات القائمة، كما تسمح بتوفير السيولة الضرورية للقيام بالمشاريع الضخمة التي تلتزم الحكومات بإنجازها. وتتسم السوق الأولي بكونها أقل نشاطا من السوق الثانوي كون عملية إصدار الأسهم تكون عادة مرة واحدة طيلة مدة حياة الشركات.

أما النوع الثاني من أسواق رأس المال فهو السوق الثانوي أو سوق التداول الذي يتميز بدرجة عالية من النشاط والسيولة، حيث يتم في هذا السوق تداول الإصدارات التي تمت في السوق الأولي، والمقصود بالسيولة في هذا السوق هو إمكانية تغيير موقع المستثمر من مشتري إلى بائع أو العكس بحسب السعر السوقي المجزي لهذا المستثمر.

[1] أشرف شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ومن الضروري أن تكون الأسواق الثانوية ذات كفاءة عالية حتى تضمن استمرار السوق الأولي، فمن غير المعقول أن يتم إصدار أوراق مالية دون وجود ضمانات حول إمكانية تداولها في السوق الثانوي[1].

وتنقسم الأسواق الثانوية بدورها إلى أسواق منظمة وأخرى غير منظمة، بالنسبة للأسواق المنظمة أي البورصات يخضع التداول وقبول الإدراج فيها إلى شروط تكون الشركات ملزمة بتوفيرها. أما الشركات الأقل حجما فيتم تداول إصداراتها في الأسواق الثانوية غير منظمة وهو القسم الثاني من هذه الأسواق التي تكون أقل تشددا من حيث شروط الإدراج.

3- الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية:

الأدوات المالية المستخدمة في أسواق رأس المال يمكن تقسيمها إلى أوراق ملكية وأوراق مديونية، فبالنسبة للأوراق الملكية فتعني منح جزء من رأس مال الشركة للمساهمين مقابل دفع أموال تستخدم في نشاطات الشركة المختلفة، وقد يتم إصدار أوراق الملكية عند تأسيس الشركة، أو عند رفع رأس مالها، أو عند طريق سوق الأوراق المالية مباشرة (العروض العامة للبيع)[2].

وتعتبر الأسهم العادية COMMON STOCK الورقة المالية الرئيسية المتداولة ضمن فئة أوراق الملكية وبالإضافة إلى الأسهم العادية هناك نوع أخر من الأسهم يمكن إدراجه ضمن أوراق الملكية يعرف بالأسهم الممتازة PREFERRED STOCKS، وما يميز هذا النوع من الأسهم عن الأسهم العادية هو أنها ذات امتياز يمثل في الحق في تحصيل جزء ثابت من الأرباح الموزعة مع عدم الاستفادة من حق التصويت.

أما أوراق الدين فتمثل مصدرا أخر للتمويل، وأحد أبرز الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي سواء تعلق الأمر بالأسواق المنظمة (البورصة) أو الأسواق الغير المنظمة. وتتميز أوراق الدين بثبات العائد المترتب عن الاستثمار فيها، مما يجعلها أقل مخاطرة من أوراق الملكية.

وتعتبر أوراق الملكية وأوراق المديونية أداتين من أدوات توظيف رؤوس الأموال بالنسبة للمستثمر.

مما سبق، يمكن القول بأن الأسواق المالية توفر أدوات مالية متنوعة بالنسبة للمستثمر المالي، وحتى يحقق هذا المستثمر ما يطمح إليه من أرباح والتقليل من المخاطر فإن الإستراتيجية الأنسب إليه هو تنويع محفظته المالية بشكل تغطي فيه أرباح بعض الأوراق المالية الخسائر المحتملة للأوراق الأخرى.

[1] ROSS LERINE SARA ZEROS," STOCK MARKET DEVELOPMENT AND LANG RUN GROWTH", WARLD BANK, WORKING PAPER, N°1582, WASHINGTON, D-C, 1996, P 07.

[2] GASTON DEFOSSE, PIERRE BALLEY, LA BOURSE DES VALEURS ALGER : EDITION BOUCHENE, 1993, PP 19-20.

المطلب الثاني: الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية

1- المقصود بالشفافية[1]

يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي تكون من شأنها الأضرار بمصالح الشركة أو الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسيرها على أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية معبرة عن مركز الحقيقي للشركة. وتوجد عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها[2]:

1- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكر ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها.

2- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافي الربح قبل الفوائد دون الإشارة إلى قيمة الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع والإعفاء من الضريبة لصافي الربح.

3- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين.

2- أهمية الشفافية[3]

تتمثل أهمية الشفافية في أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات المتممة على النحو الذي يؤدي إلى تحسين الإفصاح في قوائم الشركات المالية، حيث أن عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم في وضع خاطئ من حيث اتخاذ قرارات غير رشيدة، كذلك عدم توفر هذه المعلومات يعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء في السوق.

وبالتالي يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات حتى لإتاح الفرصة أمام بعض السماسرة المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين، إلا أن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب الآتية:

---

[1] نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، "أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية"، مصر، 2012، ص 10.

[2] لطيف أيود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 13،14.

[3] نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص 11.

- ✓ تزايد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية.
- ✓ تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي.
- ✓ تجعل استجابة المشاركين في السوق لأخبار السيئة معتدلة وتساعدهم أيضا على توقع وتقييم المعلومات السلبية.
- ✓ تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات asymmetric information.
- ✓ تقليل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية.
- ✓ تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغير في السياسات المحاسبية ومن أمثلة ذلك:

1. في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما (GAAP) فإن الإجراءات المحاسبية البديلة مثل طرق الإهلاك، وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها في ظل ظروف مختلفة وبالتالي يتطلب الأمر توضيح ذلك ضمن الإفصاح لأغراض الشفافية.

2. أن الشركة أحيانا ما تقوم بأحداث تغيرات في إجراءات المحاسبة والتقرير بنحو يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية مثل تغير طريقة الوارد أولا يصرف أولا إلى طريقة المتوسط المرجح في المحاسبة على المخزون.

3. تعمل على القضاء على ما يسمى بمفهوم إدارة الربحية.

3- حدود الشفافية[1]

ومن العناصر الهامة التي يتطلب الإفصاح عنها بالشفافية مطلقة :

- ✓ الإفصاح عن البحوث والتطوير.
- ✓ بيانات عن الشركة.
- ✓ المدبرين.
- ✓ مكافأة ومزايا أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمنتدبين.
- ✓ ملاك الأسهم بالنسبة للمديرين أو الموظفين.
- ✓ ملاك الأسهم الرئيسيين ونسب الملكية.
- ✓ معلومات خاصة عن التحليل المالي.
- ✓ مستقبل أداء الشركة.

[1] نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص11.

4- عوائق الشفافية[1]

ومن العوامل التي تحول دون توسع في الشفافية:

- ✓ عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم.
- ✓ الميزة التنافسية.
- ✓ الموازنة بين التكلفة والعائد.

5- العلاقة بين الإفصاح والشفافية

يطالب المستثمرون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة لما يمكنهم من تقارير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا في الشفافية، ينعكس ذلك على معاقبة أسعار الأوراق المالية للشركة، وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية الأخيرة إلى ضياع مليارات من القيمة الرأسمالية السوقية، مما أدى إلى قيام كثير من المستثمرون معظم مدخراتهم.

ومن الجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدي مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، لذا جاءت إصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية في صورة نماذج للإفصاح المحاسبي لقياس مدى إلتزام الشركات المقيدة بمجموعة من المطالب الأساسية الواجب الإفصاح عنها للإسهام الفعال في تنشيط التداول في السوق المالي، وخاصة بعدما أصاب كافة القوائم المالية من تجنب للدقة في الإفصاح عن البيانات المحاسبية مما كان له أثر في تخفيض التداول، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التي تتعرض لها المنشأة بالإضافة إلى المعايير المحاسبية التي توفر الشفافية في التقارير المالية التي تعكس الأحداث الاقتصادية للشركة[2].

المطلب الثالث: مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات.كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية

[1] نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] طارق عبد العال حماد، "نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشأة في البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006، ص ص 99-183.

البحثية عالميا ومحليا، ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرض إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمسائلة بالشركات[1].

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلبا ضروريا، من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الإستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسئولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الإلتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولا شك في توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح ضروريا، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني مبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة، بتوفير الشفافية و الإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في إتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة وإختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة[2].

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية، (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وسيشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] مصطفى حسن البسيوني، "مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر، 2007.

خلاصة:

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، باعتبار أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبة صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

بحيث يقوم مبدأ الإفصاح بتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرين لإجراء الاختبارات الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق نشر المعلومات والبيانات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب، وضمان تماثلها لمختلف الفئات حتى لا تستغل المعلومات الداخلية لمصلحة فئة على حساب أخرى، لذا فقد آن الأوان لتتجاوز المؤسسات مبدأ السرية في نشر بياناتها التفصيلية.

وبما أن الإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية والمالية فقد سعت الجزائر الى تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي يتبنى نظام المحاسبي مالي جديد، والذي تم التطرق إليه في الفصل الأول.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لا بد من ربط هذا الجانب (الجانب النظري) بجانب تطبيقاتها العملية (الجانب الميداني) وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي يتم التوصل اليها في الدراسة النظرية للبحث، والتي تشير الى ان تطبيق قواعد الافصاح المحاسبي او الالتزام بمتطلبات الافصاح حسب المعايير المحاسبة الدولية له تأثير ايجابي وفعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل، الذي يعتمد على المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي تهتم بها الكثير من الدراسات السابقة، وكذلك بهدف اختبار صحة او خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

لذا تحتوي الدراسة التطبيقية على قائمة الاستقصاء المبينة في الملحق رقم (02) وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المحاسبة بالدرجة الاولى والاكاديميين من اعضاء الهيئة التدريسية وبعض طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية، وقد كان اختبار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم اجراء تربص في احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للقيام بدراسة تطبيقية حقيقية لأسباب عديدة أهمها:

– البدء في تطبيق النظام المحاسبي الملي كان في بداية 2010م وهي نفس الفترة التي أجري فيها هذا البحث وبالتالي يصعب دراسة اشكالية البحث في هذه الفترة بالذات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لان معرفة الاثر من تطبيق تعليمات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي على التقارير المالية يكون بعد تطبيقات متتالية له اضافة الى ذلك وحسب المعلومات التي وردت الينا من طرف المختصين في هذا المجال.

– طبيعة المؤسسات الجزائرية وتمسكها بمبدأ الحيطة والحذر والسرية، وهو ما ينافي مع طبيعة الموضوع الذي قمنا بتناوله اضافة الى ان معظمها مؤسسات تصارع من اجل البقاء ولا تتحكم في تقنيات التسيير الحديثة، ومن بينها النظام المحاسبي المالي.

هذه الاسباب واخرى ادت بنا ايضا الى تحديد عينة الدراسة الميدانية ومنح الاولوية لمعدي ومراجعي القوائم المالية من محاسبين ومراجعين ومهنيين بالإضافة الى الاكاديميين من اساتذة وطلبة بالجامعات الجزائرية وذلك بغية حصر عينة الدراسة في الاشخاص المطلعين على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وبتالي تكون هذه الفئة هي المخول لها دون سواها لإجابة على ما تضمنه هذا الاستبيان من تساؤلات والتي على اساسها سيتم اثبات او نفي فرضيات البحث.

المبحث الاول: منهجية الدراسة الميدانية

نظرا للتغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، وما سوف يكون لها من تأثير وطرق الافصاح في المؤسسات الجزائرية، وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين وسعيا لإعادة ترتيب وتنظيم المهنة المحاسبة في الجزائر بما يتلاءم مع التوجيهات العالمية، تلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئة الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي، ارتأينا في هذا المجال واسناد لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان الاعتماد على جملة من الادوات للوقوف على جوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع الى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموضوعية من خلال الادوات المستعملة.

المطلب الاول: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية.

نظرا للأهمية العلمية والعملية والتي يحظى بها الجانب الميداني لنجاح وانجاز أي دراسة فقد استهدفنا من خلال هذا المطلب اعطاء فكرة توضيحية لاهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن الاساليب الاحصائية التي اتبعناها لمعالجة اداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان وذلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الاحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة بالإجابة على محاورها الاستبيانية وللوصول الى النتائج المراد تحقيقها استخدمنا الادوات التالية.

- الوثائق والمعلومات
- المقابلات الشخصية
- جمع الملاحظات
- الاستبانة

وقد استعملنا هذه الادوات بصفة متكاملة وقد تم التركيز على الاستبيان الذي حاولنا من خلاله تدارك اوجه القصور او الحدود التي ميزت ادوات العمل الميداني الاخرى باعتبار هذا الاخير الاكثر استخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الاولية، ومما يؤكد كذلك اهمية هذه الاداة ان معظم الادوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأدوات مكملة لأداة الاستبانة ولذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على الاستبانة من خلال التحضير التحليل، والاستخلاص النتائج.

الفرع الاول: جمع الوثائق والمعلومات

تعتبر هذه الخطوة من الخطوات الرئيسية لأي دراسة فقد بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه محاولة منا في هذا الصدد الوصول الى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة والتي تهتم اساسا بميدان المحاسبة ولهذا تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

1. النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية
2. التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المهنية.
3. بحوث علمية ومقالات قام بها باحثون مختصون وهيئات ومؤسسات مهنية وطنية ودولية تنشط في هذا المجال، اضافة الى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات اخرى من اجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها شبكة الانترنيت من خلال الاطلاع وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة، خصوصا على المستوى الدولي والعربي التي ساعدتنا كثيرا في توجيه دراستنا وتصور منهجية العمل الميداني، من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبو اليه.

الفرع الثاني: المقابلات

تكتسي المقابلات في الدراسة الميدانية اهمية بالغة باعتبارها مصدر رئيسي للحصول على المعلومات حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها ومن بينها طرق الافصاح او كيفية الافصاح عنها سواء حسب ما تتطلبه معايير الدولية او حسب النظام المحاسبي المالي المستمد منها وكذلك من خلال المخطط المحاسبي الوطني PCN وما يحتويه من نقائص في المجال انتاج المعلومات الملائمة لأغلبية الاطراف المستعملة لها وعلى راسهم المستثمرون الدوليين والمحليين حيث حاولنا في هذا الصدد استقراء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الاطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي حيث يتمثلون عموما في:

1- الخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين اضافة الى المتربصين في مكاتب المحاسبة.
2- موظفي واطارات في المالية، محاسبة ومراجعة في المؤسسات اقتصادية.
3- اطارات عاملة في المصالح الجبائية.
4- الاساتذة المهتمين بالمحاسبة للمهنة في الميدان.

وفي هذا المجال كان تركيزنا منصبا نحو المقابلات غير الرسمية وذلك لما يعتري المقابلات الرسمية بعض الاجراءات الرسمية افادة بحث من الجامعة، او طلب مسبق يودع لدى امانة الشخص المراد مقابلته مما يؤثر على سرعة الحصول على المعلومات.

ونشير الى ان اجرائنا لسلسلة من المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع الاطراف المذكورة سابقا، سمح لنا بالاطلاع على الجوانب عديدة من الموضوع وازالة الغموض واللبس عن بعض العناصر المتعلقة به بالرغم من ان الحوار الذي يدور خلال هذه اللقاءات الرسمية والغير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الاطراف، و لم يسند الى اسئلة محددة ومهيكلة الا انه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وتنوع وجهات نظر الاطراف التي حورناها.

على الرغم من الاهمية البالغة التي اكتستها المقابلة، كأداة مكنتها من الاحاطة بواقع المحاسبة في الجزائر انطلاقا من وجهات نظر اختلفت باختلاف الفئات المتدخلة والفئات المعينة بتطبيق معايير المحاسبة واعداد القوائم المالية وفقها او وفق النظام المحاسبي المالي المستمد منها، الا ان هذه الطريقة اعترتها نقائص ترتب عنه أثر سلبي على جودة المعلومات وحجمها.

الفرع الثالث: جمع الملاحظات

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي تعتبر مهمة أبرزها ما يلي:

- هاجس التكتم والسرية الذي طبع سلوك معظم الموظفين، الامر الذي حال دون ادراكنا لبعض القضايا المهمة من اجل توجيه الدراسة.

- اما في حالة التجاوب فان الاجابات تكون غير دقيقة وغير واضحة نظرا لإهمال البعض من ممارسي مهنة المحاسبة الجانب النظري لها والتطورات والمستجدات الدولية المتعلقة بها وهو ما شكل عائقا امامنا من اجل الوصول الى معلومات دقيقة.

- عدم امكانية الاطلاع على الوثائق والمعلومات التي بحوزة المؤسسة اذ تبقى في كثير من الاحيان حكرا على الاطراف معينة او بتوصيات من جهات مختلفة وان امكن ذلك فإنها تكون غير منظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها.

- الغياب المستمر والمتكرر للمسؤولين (على الاقل اثناء معظم الزيارات التي قادتنا اليهم) باعتبارهم المؤهلين والمخولين للإجابة على اسئلتنا وانشغالاتنا.

– كما ان التزامات أغلب الاطراف داخل وخارج اطار الوظيفة يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير.

وما اكثر ما يلاحظ هو عدم مشاركة جميع الاطراف الفاعلة في المحاسبة، عند اعداد النظام المحاسبي المالي المبني على معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما لمسناه من خلال الاستجوابات التي قمنا بها مع الاطراف الفاعلين في الميدان المحاسبي، كما انه لا يوجد تمثيل لهيئاتنا المحاسبية لدى الهيئات المحاسبة الدولية ومن ابرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

قد نشير ايضا الى بعض الملاحظات التي سجلناها على المؤسسات الاقتصادية التي قمنا بزيارتها والتي كان لها فيها قسط من الحوار والمناقشات حيث سجلنا فيها ان عملية التحضير على المستوى الداخلي للمؤسسة لا تتمتع بالجدية وجهل معظم من التقينا بهم بالمؤسسة للمضمون الحقيقي للنظام المحاسبي المالي وبالتالي حتى كيفية اعداد القوائم المالية والمعالجات المحاسبية في اطار هذا الاخير والاسس التي تتركز عليها عملية الافصاح وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بالرغم من ان التطبيق كان مع بداية 2010، وما يتطلب من تحديات جديدة في مجال المعالجات المحاسبية والتقييم وافصاح المحاسبي والتي من المفروض ان يكونوا مطلعين عليها فالنظام يطبق شكليا فقط على اساس الخضوع للقانون.

ومن بين الملاحظات ايضا التي يمكن تسجيلها سعينا للقيام بتربص او لقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية وهم امتناع ورفض بعضهم عن اجراء مقابلة معنا وحتى مجرد حوار قصير مع ابسط موظفيها في مديرية المالية والمحاسبة، مبررين السبب في ذلك الى السرية المعلومات والمنافسة التي يتعرضون لها من قبل المؤسسات التي تنشط في نفس المجال، وان ذلك سيؤدي بالإضرار بمركزهم المالي في حالة كشف عن بعض المعلومات وبذلك واجهنا اهمال العديد من المؤسسات وعدم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها بهدف اجراء تربص.

الفرع الرابع: الاستبانة

نظرا للمشاكل والعراقيل والمصاعب التي واجهتنا في مراحل مختلفة أثناء اعداد هذا البحث، وعدم امكانية اجراء تربص بإحدى المؤسسات الاقتصادية، وامام حدود الادوات السابقة الذكر كالمقابلة مثلا، اتجهنا الى الاعتماد على اداة الاستبانة لتتجاوز النقائص التي اعترت هذه الادوات وذلك باعتبارها اداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين لما لها من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات النظر مع افراد العينة الموجهة لها هذا الاستبيان وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين راي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية

والوقوف على الادراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصودة من مختلف جوانبها حيث سيتم التطرق لهذه الاداة فيما يأتي بالتفصيل.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان

يضن الكثير ان الاستبيان عملية بسيطة تقتصر على توزيع قائمة اسئلة حول موضوع الدراسة ثم تلقي الردود لكن ما وقفنا عليه خلال هذه الدراسة من صعوبات جاء ليثبت لنا عكس ذلك حيث واجهنا صعوبة في صياغة الاسئلة وجعلنا في متناول الجميع وبالأخص ممارسي المهنة ذوي الاطلاع المحدود على الجوانب النظرية للمحاسبة والمستجدات الدولية كما لم تخلو عملية المعالجة الاحصائية وعملية توزيع الاستمارة من صعوبة شأنها في شان عملية اعداد الاسئلة ولهذا سنقوم بالتعرض الى مختلف مراحل اعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها بدءا من مرحلة اعداد الاستمارة وكيفية تصميم قائمة الاسئلة مرورا بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات وطريقة المعتمدة للاختبار الاولي ولها وصولا الى معالجة الاستمارات.

الفرع الاول: تصميم الاستبيان

في هذه المرحلة حاولنا قدر الامكان اعداد الاسئلة بصفة بسيطة وواضحة حتى تكون قابلة للفهم من قبل قارئها اي من قبل الافراد المستجوبين والذين من المفروض ان يكونوا على دراية بالموضوع وان تحتوي على اسئلة متدرجة يقوم الافراد باختيار بديل من خمسة، كما احتوت في نفس الوقت على اسئلة الاختبار الصدق بحيث تسمح لنا هذه الاسئلة بالإجابة على فرضيات البحث تمحورت هذه الاسئلة حول موضوع الافصاح وجودة المعلومة التي تنتجها الانظمة بمختلف انواعها اي حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وقد استعنا في ذلك لآراء بعض الاساتذة والزملاء وكذا بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال والذين وجهونا في كيفية اعداد استمارة الاستبيان وقد حاولنا قدر الامكان خلال فترة اعدادها المبتعدة عن تعميق في طرح الاسئلة كما اننا لم نقم بطرح اسئلة حول معالجات المحاسبة والتقييم في اطار المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، والعمل بالمقابل على طرح مجموعة اسئلة بشكل متسلسل ومترابط حتى نجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقصي من اجل الحصول على اكبر قدر من الاجابات الجادة والموضوعية لما لاحظناه من نقص في المعلومات حول معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الميدان.

هذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر الاستبيان والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وحيز للشهادة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم الاجابة بكل عناية وموضوعية واحاطتهم بان

المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط، كما اشرنا كذلك الى جهة التي ينتمي اليها الطالب وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من اطراف العينة مع شكرهم في الاخير على تعاونهم معنا.

الفرع الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 21 (واحد وعشرون) سؤالا موزعة على ثلاث محاور رئيسية ومن اجل الوصول الى الاجابة الواضحة والدقيقة للمستجوذين فقد اعتمدنا خلال صياغتنا للأسئلة على عدة انواع من الاسئلة منها:

1. اسئلة مغلقة تحتمل اجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد اراء افراد العينة حول المواضيع التي تناولها الاستبيان

2. اسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر افراد العينة حول جملة من القضايا المرتبطة بالموضوع، على اساس الاجابات المستندة لجملة من الخيارات ويبقى مجال الاجابة مفتوح امام الافراد العينة بالإضافة الى وجهات نظرهم التي لم تتضمنها مجموعة الخيارات المقترحة.

3. هذا بالإضافة الى ادراج بعض الاسئلة المفخخة لاختبار مدى جدية افراد العينة في التعامل مع الاستمارة ولقد توزعت الاسئلة على خمسة اقسام رئيسية كما يلي:

أ- **القسم الاول:** يتضمن اسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة ويضم الاسئلة **(1-8)**.

ب- **القسم الثاني:** والذي يشمل ثلاث محاور:

المحور الأول: يتضمن هذا القسم اسئلة شاملة متعلقة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية واهم مصادرها وقدرة هذه المصادر على توفير معلومات بالنوعية والكمية الازمة لمختلف المستخدمين لها وذلك من اجل حس نبض المستجوبين ول رايهم في هذا الموضوع ومدى قدرتهم على التجاوب مع اسئلة الاستبيان المتبقية ويضم هذا القسم الاسئلة **(1-07)**.

المحور الثاني: يتضمن هذا القسم اسئلة متعلقة بالممارسة المحاسبية استناد الى المخطط المحاسبي الوطني ومدى قدرته على توفير معلومات تتمتع بالجودة اللازمة ومدى كفاية الافصاح بموجبة والنقائص التي واجهها في هذا الميدان والتي اثرت على عدالة تمثيل القوائم المالية للواقع الفعلي للمؤسسة اضافة الى معرفة راي العينة حول قرار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني، ويضم هذا القسم الاسئلة **(08-14)**.

المحور الثالث: يبحث هذا القسم عن تقييم درجة تأييد وموافقة افراد العينة حول الاتجاه المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة ومن جهة اخرى معرفة اذا كان الالتزام بمتطلبات الافصاح وفق هذه المعايير من شانه تعزيز جودة المعلومة المحاسبية، ويضم هذا القسم الاسئلة **(15-21)**.

ولاختبار مصداقية محتوى الاستبيان، سواء الموجهة لإطارات المالية والمحاسبية في مختلف المؤسسات الاقتصادية او تلك الموجهة للممارسين للمهنة والاساتذة، تم توزيع عدد منها لاختبار امكانية الاجابة على الاسئلة بشكل عملي وملائم ولتجنب أي ملل قد يلحق بالفرد المستقصي وبناء على الملاحظات والتوصيات التي سجلناها كنتائج للاختبار الاولي للاستبيان قمنا بتعديل وتصحيح الاسئلة في ضوء الملاحظات الواردة لتدارك النقائص لصياغتها بشكل نهائي والقيام بعملية نشرها وتوزيعها على العينة المقصودة.

الفرع الثالث: نشر وتوزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية اعداد الاستبيان بشكل نهائي كمتا هو موضح في الملحق رقم 02 جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين وقد تمت هذه العملية بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول الى العينة المقصودة وضمان الحصول على اكبر عدد من الاستمارات التي تمت الاجابة عليها وبصفة عامة اعتمدنا على طرق التالية في توزيع الاستمارات:

1. الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان بأنفسنا(الجامعات والمؤسسات الاقتصادية).
2. ارسال استمارت الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني.
3. زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم.
4. الاستعانة ببعض الاساتذة وبعض الزملاء الدراسة اضافة الى بعض الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية في توزيع الاستمارات.

وبتعدد القنوات المعتمد عليها في الحصول على اجابات تنوعت كذلك اساليب وطرق الردود وحتى الوقت حيث تراوحت مدة الحصول على الاجابة ما بين ساعات، ايام وفي بعض الاحيان اسابيع وذلك بعد الحاح كبير من طرفنا وعموما يمكن حصر عملية الاسترجاع الاستبيان كالاتي:

أ- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من فرد المستقصي.

ب- الاتصال بالأساتذة والزملاء والموظفين بالمؤسسات الذين استعنا بهم لاستلام الاستمارات.

ج- الحصول على الاجابات عن طريق البريد الالكتروني من الاشخاص الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الاخير.

د- الاتصال بالمكاتب التي تم زيارتها واسترداد الاستمارات.

وبالرغم من حصولنا واستلامنا لحجم معين من الاجابات سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الاساليب الاحصائية الملائمة والا ان ذلك لم يمنع وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة الاستلام اجابات افراد العينة والتي يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

– التجاوب السلبي لبعض افراد العينة، رغم الحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.

– وجود بعض الافراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع تواجد الطلبة، الامر الذي حال دون قيامنا بالتوضيحات اللازمة في حالة اذا وجد أي لبس او غموض في استمارة الاستبيان المرسلة اليهم.

– تماطل بعض افراد العينة في الاجابة عن الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزيارتنا المتكررة اليهم

– عدم حصول على آراء وإجابات بعض افراد العينة نظرا للحدود الزمنية للدراسة والتي يمكن تجاوزها.

– صعوبة دخول الى بعض المؤسسات الاقتصادية والوصول الى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية، قصد تسليمهم استمارات الاستبيان والحصول على آرائهم واجاباتهم والتعرف على اتجاهاتهم التي تعد ذات اهمية بالغة بالنسبة لنا وذلك لكون المؤسسة في المعنية الاولى بتطبيق تعليمات الافصاح، سواء حسب النظام المحاسبي المالي المستند من معايير المحاسبة الدولية او المخطط المحاسبي الوطني الذي يدور حوله البحث عموما واستمارة الاستبيان خصوصا.

المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية

للوصول الى نتائج موضوعية تفي بغرض هذه الدراسة، وتحقيق الاهداف المرجوة منها، كان لبد من وضع منهجية للدراسة الميدانية ولذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

– فرضيات الدراسة.

– مجتمع الدراسة.

– حدود الدراسة.

– عينة الدراسة.

الفرع الاول: فرضيات الدراسة الميدانية

قمنا بصياغة جملة من الفرضيات سيتم اختبارها بناءا على اجابات افراد العينة للوقوف على مدى تطليق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها خلال هذه الفرضيات مع توجهات وآراء افراد العينة وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى H_0: لا يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم قوائم وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر؟

الفرضية الثانية H_0: لا تتوافق اسس وقواعد الافصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية؟

الفرضية الثالثة H_0: لا يواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي مشاكل ومعوقات؟

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وحدودها

سنحاول تسليط الضوء على بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة خلال التطرق الى اطار المجتمع وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالاستبيان:

1. **مجتمع الدراسة:** تم تحديد المجتمع الدراسة بناءا على توفر احد المعايير الثلاثة التالية:

أ- بالنسبة لمجال البحث الاكاديمي في المحاسبة: تم القبول ضمن مجتمع الدراسة بناءا على الانتماء الى الدراسات العليا، الماجستير فما فوق.

ب- بالنسبة لميدان ممارسة المهنة: تم قبول ضمن مجتمع الدراسة على اساس الشهادة الليسانس على الاقل مع توفر عنصر الخبرة في ممارسة مهنة المحاسبة او التدقيق، او يكون حائز على مؤهل ثانوي يدعمه بشهادة مهنية ادناها محاسب معتمد .

ت- اما لغير هذين الصنفين ونعني بذلك اطارات المؤسسات فنعتمد على منصب الذي يشغله في الادارة أي يجب ان يكون ينتمي الى مصلحة المحاسبة والمالية .

وعليه يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن ثلاث فئات رئيسية هي:

فئة الاولى: اساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي او القربين من هذا التخصص، وطلبة ما بعد التدرج تخصص محاسبة وتدقيق او محاسبة ومالية

الفئة الثانية: خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين والمعتمدين والموظفون في مكاتب الخبرة المحاسبية وكذا المتربصون لنيل شهادة الخبرة المحاسبية او محافظي الحسابات.

الفئة الثالثة: الموظفين والاجراء ومختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

- **حدود الدراسة:**

تهتم هذه الدراسة اساسا بأساليب وطرق الافصاح المحاسبي ومدى تأثيرها على وذلك في ظل المعايير المحاسبية الدولية مع الوقوف على حالة الجزائر، وذلك من خلال اصلاح نظامها المحاسبي من اجل تكييفه مع متطلبات الافصاح المحاسبي الدولي، وسنوضح فيما يلي مختلف حدود هذه الدراسة.

- **الحدود الزمنية:** مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي اجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي 5 اشهر وذلك ابتداءا من شهر جانفي 2015 الى بداية ماي 2015 من نفس السنة وذلك بدءا من اعداد وتحضير الاستبيان ومرورا بتوزيعه على المناطق الجغرافية التالية: الوادي ورقلة، سطيف، بسكرة.

- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة لآراء واجابات الأكاديميين والمهنيين والعاملين في المجال المحاسبة المالية والحائزين على مؤهل علمي ليسانس فما فوق بالإضافة الى بعض طلبة الدراسات العليا اساتذة ماجستير ودكاتره تخصص محاسبة وتدقيق، محاسبة ومالية.

- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على موضوع النظري للبحث والمرتبط اساسا بالإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على الجودة المعلومة المحاسبية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي المستند منها والمخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الثالث: توزيع عدد الاوراق على أفراد العينة

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع او نشر استمارة الاستبيان ولكن العينة المدروسة شملت فئات متنوعة من مجتمع الدراسة السابق الذكر حاولنا من خلالها اشراك جميع العناصر المعنية بالميدان المحاسبي في الجزائر، حيث تضمنت الاساتذة في الجامعات وطلبة الدراسات العليا وخبراء محاسبة وموظفي حسابات واطارت في المؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة، ولقد قمنا بإعداد ونسخ اكثر من 180 استمارة استبيان، وتم توزيع 125 استمارة استبيان شملت افراد العينة المحددة وسابقا، اما باقي الاستمارات فلم يتم توزيعها نظرا لأحجام الكثرين من المهنيين وامتناعهم عن ملأ الاستمارة وعدم اهتمامهم بالموضوع، بحجة عدم وجود الوقت او بحجة عدم فهم بعض المصطلحات المحاسبية ولقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام الالكترونية فقد قمنا بإرسالها الى عدة افراد من بينهم اساتذة الاستبيان العادي، اما بالنسبة لاستمارة الاستبيان الالكتروني فقد قمنا بإرسالها الى عدة افراد من بينهم اساتذة وخبراء محاسبين تحصلنا على عناوين بريدهم الالكتروني من الاساتذة والزملاء او من الملتقيات التي شاركوا فيها.

وبعد تجميع اكبر قدر ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز وتنظيم الاستمارات المستلمة لتحديد أي الاستمارات صالحة للدراسة فقررنا الابقاء على 50 استمارة من مجموع الاستمارات المستلمة لتمثيل عينة الدراسة.

الجدول رقم(03-01): توزيع عدد الاوراق على أفراد العينة

افراد العينة	عدد الاوراق الموزعة	عدد الاوراق المسترجعة	النسبة B/∑A	عدد الاوراق الصالحة	النسبة C/50
	A	B		C	
أساتذة جامعيين ومختصين	45	33	%26.40	30	%60
ادارة الضرائب	25	15	%12	12	%08
محافظ الحسابات	25	08	%06.40	05	%16
محاسب معتمد	10	05	%04	05	%10
إدارة المؤسسات	20	04	%03.20	03	%06
المجموع	125	65	%52	50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

سوف نعتمد من هنا فصاعدا على عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة بعد استبعاد الاستمارات الملغاة (الغير صالحة للمعالجة).

ويمكن تمثيل الجدول رقم(03-01) في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (03-01): توزيع عدد الاوراق على أفراد العينة

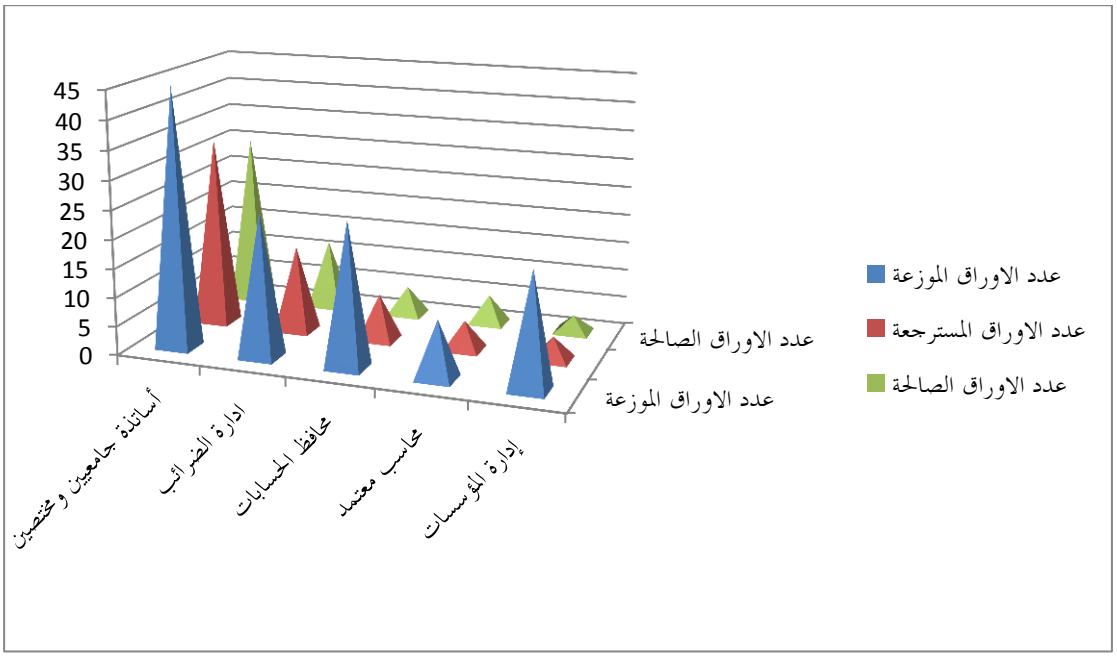

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول رقم (03-01)

يتبين من خلال الشكل البياني أن عدد الأوراق الصحيحة قريبة من عدد الأوراق المسترجعة، ولا يوجد فارق كبير في جميع المستويات سواءا بالنسبة للأساتذة الجامعيين أو ادارة الضرائب، محافظ الحسابات، محاسب معتمد، او إدارة المؤسسات. مما يدل على وعي الفئة المختارة بجوانب الموضوع.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لنتائج العينة

تم التطرق في هذا المبحث إلى قسمين هامين، فالقسم الأول تناولنا فيه مجموعة من الاحصائية حول المعلومات الشخصية بالإضافة إلى تحليل محاور الاستبيان الثلاثة.

المطلب الأول: تحليل نتائج المعلومات الشخصية

ومن خلال هذا الجانب سوف نشير إلى ستة عناصر مهمة:

1- التوزيع حسب الجنس

من خلال نتائج الاستبيان تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-02): توزيع عدد أوراق حسب الجنس

أفراد العينة	ذكر	انثى	المجموع	النسبة
أساتذة جامعيين ومختصين	27	3	**30**	**%60**
ادارة الضرائب	4	0	**04**	**%08**
محافظ الحسابات	7	1	**08**	**%16**
محاسب معتمد	4	1	**05**	**%10**
إدارة المؤسسات	3	0	**03**	**%06**
المجموع	**45**	**05**	**50**	**%100**
النسبة	**% 90**	**%10**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

يتبن من خلال الجدول أن العينة توزعت بين الذكور والإناث بسب متفاوتة، فتحصلنا على نسبة 90% بالنسبة للذكور، بنما الإناث كانت النسبة 10%، وهو ما يفس الميول الرجالي لوظيفة المحاسبة اكثر من الإناث.

2- النتائج حسب العمر

من خلال نتائج الاستبيان تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-03): توزيع عدد أوراق حسب العمر

أفراد العينة	أقل من 35 سنة	35-45 سنة	45 سنة فما فوق	المجموع	النسبة
أساتذة جامعيين ومختصين	12	16	2	**30**	**%60**
ادارة الضرائب	1	0	3	**04**	**%08**
محافظ الحسابات	0	3	5	**08**	**%16**
محاسب معتمد	0	4	1	**05**	**%10**
إدارة المؤسسات	1	1	1	**03**	**%06**
المجموع	**14**	**24**	**12**	**50**	**%100**
النسبة	**%28**	**%48**	**%24**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

يتبن من خلال الجدول أن العينة توزعت بين فئات مختلفة ثلاثة، فتحصلنا على نسبة 28% بالنسبة للعمر اقل من 35 سنة، بينما نسبة 48% بالنسبة للعمر المحصور بين 35 و45 وسنة وهو ما يفسر العمر المعتدل لممارسة هذا النوع من الوظائف، بينما كانت النسبة حوالي 24% بالنسبة للفئة الثالثة أي أكبر من 45 سنة.

3- حسب المؤهل العلمي

من خلال نتائج الاستبيان تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03-04): توزيع عدد أوراق حسب المؤهل العلمي

أفراد العينة	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع	النسبة
أساتذة جامعيين ومختصين	0	8	22	0	**30**	**%60**
ادارة الضرائب	3	0	1	0	**04**	**%08**
محافظ الحسابات	6	0	0	2	**08**	**%16**
محاسب معتمد	4	0	1	0	**05**	**%10**
إدارة المؤسسات	1	0	0	2	**03**	**%06**
المجموع	**14**	**08**	**24**	**04**	**50**	**%100**
النسبة	**%28**	**%16**	**%48**	**%08**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول تبين أن النسبة الأكبر في عينتنا هي من الفئة الثالثة أي حملة الدكتوراه بنسبة 48%، أما الباقي فتوزع بين حملة شهادة ليسانس بنسبة 28%، والماجستير بنسبة 16%، أما حملة الشهادات الأخرى فكانت النسبة حوالي 08%.

ويمكن تلخيص الجدول رقم (03-04) في الشكل البياني الموضح كالآتي:

الشكل البياني رقم (03-02):توزيع عدد أوراق حسب المؤهل العلمي

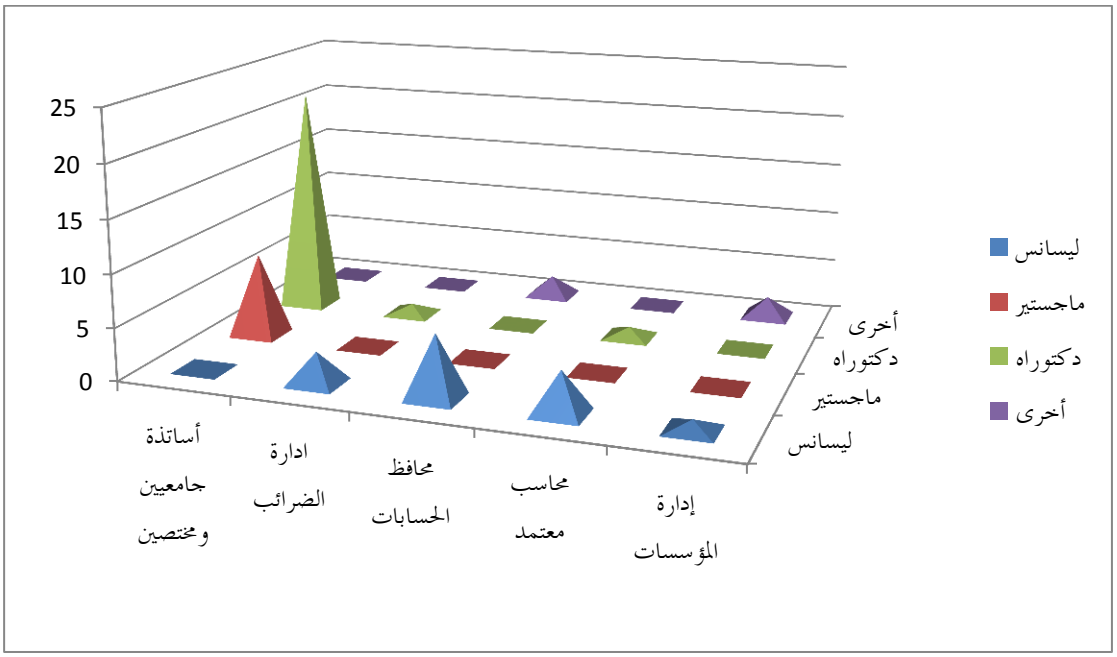

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول رقم (03-04).

نلاحظ من خلال الشكل البياني بالنسبة لفئة الأساتذة الجامعيين أن العينة أخذت حصة الأسد لذوي شهادة دكتوراه، بينما شهادة الماجستير أخذت النسبة الأقل يعد شهادة الدكتوراه، بينما انعدمت شهادة ليسانس.

4- حسب التخصص الأكاديمي

من خلال نتائج الاستبيان تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-05): توزيع عدد أوراق حسب التخصص الأكاديمي

أفراد العينة	محاسبة وتدقيق	مالية	إقتصاد	إدارة اعمال	أخرى	المجموع	النسبة
أساتذة جامعيين ومختصين	5	6	13	2	4	**30**	**%60**
ادارة الضرائب	3	1	0	0	0	**04**	**%08**
محافظ الحسابات	3	3	2	0	0	**08**	**%16**
محاسب معتمد	2	2	1	0	0	**05**	**%10**
إدارة المؤسسات	1	1	0	0	1	**03**	**%06**
المجموع	**14**	**13**	**16**	**2**	**5**	**50**	**%100**
النسبة	**%28**	**%26**	**%32**	**%04**	**%10**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

يتبين لنا من خلال الجدول أن النسبة الكبية للتخصصات المذكور بالنسبة لشعبة الاقتصاد والتي كانت نسبتها 32% بينما تتوزع النسبة الباقي على الترتيب: 28%، 26%، 04%، 10% على تخصص محاسبة وتدقيق، مالية، إدارة أعمال، تخصصات أخرى.

ويمكن لنا توضيح هذا الجدول من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (03-03):توزيع عدد أوراق حسب التخصص الأكاديمي

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول (03-05).

يتبين من خلال الشكل البياني أن لدى العينة المدروسة في الفئة الأولى (الأساتذة الجامعيين) أن تخصص اقتصاد أخذ الحصة الأكبر، بينما التخصصات التالية: مالية، محاسبة وتدقيق وأخرى فكانت النسب متقاربة جدا، أما تخصص إدارة الأعمال فأخذ أقل نسبة لعينة الدراسة.

أما الفئة الثنية والرابعة (إدارة الضرائب وإدارة المؤسسات) فقد تقاربت النسب وكانت مجتمعة تقريبا فيما بينها في تخصص محاسبة وتدقيق ومالية.

أما الفئة الثالثة والربعة (فئة المحافظي حسابات والمحاسبين المعتمدين) فقد توزعت بين تخصص محاسبة وتدقيق ومالية واقتصاد.

5- إمكانية حمل شهادة مهنية

من خلال نتائج الاستبيان تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-06): توزيع عدد أوراق حسب الشهادة المهنية

أفراد العينة	نعم	لا	المجموع	النسبة
أساتذة جامعيين ومختصين	3	24	**30**	**%60**
ادارة الضرائب	4	0	**04**	**%08**
محافظ الحسابات	8	0	**08**	**%16**
محاسب معتمد	5	0	**05**	**%10**
إدارة المؤسسات	3	0	**03**	**%06**
المجموع	**23**	**27**	**50**	**%100**
النسبة	**%46**	**%54**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

يتبن من خلال الجدول أن السب متقاربة جدا مما يعني تقارب حاملي الشهادات المهنية بالإضافة إلى الشهادات الأصلية للعين، فكانت النسبة 54% للذين لا يحملون شهادات مهنية نظرا لطبيعة العينة وتمركزها الى الفئة الجامعية، بينما نسبة 46% بالنسبة لحاملي الشهادات المهنية بالرغم من وجود عدد كبير من الفئة الجامعية لديهم شهادة أخرى مهنية.

6- عدد سنوات الخبرة

من خلال نتائج الاستبيان تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03-07): توزيع عدد أوراق حسب عدد سنوات الخبرة

أفراد العينة	أقل من 4 سنوات	من 4 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع	النسبة
أساتذة جامعيين ومختصين	6	24	3	2	**30**	**%60**
ادارة الضرائب	0	1	1	2	**04**	**%08**
محافظ الحسابات	1	1	0	6	**08**	**%16**
محاسب معتمد	0	0	0	5	**05**	**%10**
إدارة المؤسسات	0	3	0	0	**03**	**%06**
المجموع	**07**	**24**	**04**	**15**	**50**	**%100**
النسبة	**%14**	**%48**	**%08**	**%30**	**%100**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان.

يتبين من خلال الجدول أن أصحاب المهن يتركزون على الفئة الثانية أي بين 04 إلى غاية 10 سنوات بنسبة 48% بينما أصحاب الخبرة لأكثر من 15 سنة فهي نسبة كبيرة ومعتبرة بنسبة 30% بينما الفئة الأول (أقل من 04 سنوات) فكانت نسبتها حوالي 14%، بنما الفئة الثالثة (من 10 إلى 15 سنة) فكانت نسبتها حوالي 08 بالمئة وهي نسبة ضعيفة.

وللإيضاح أكثر يمكن ترجمة هذا الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (03-04):توزيع عدد أوراق حسب عدد سنوات الخبرة

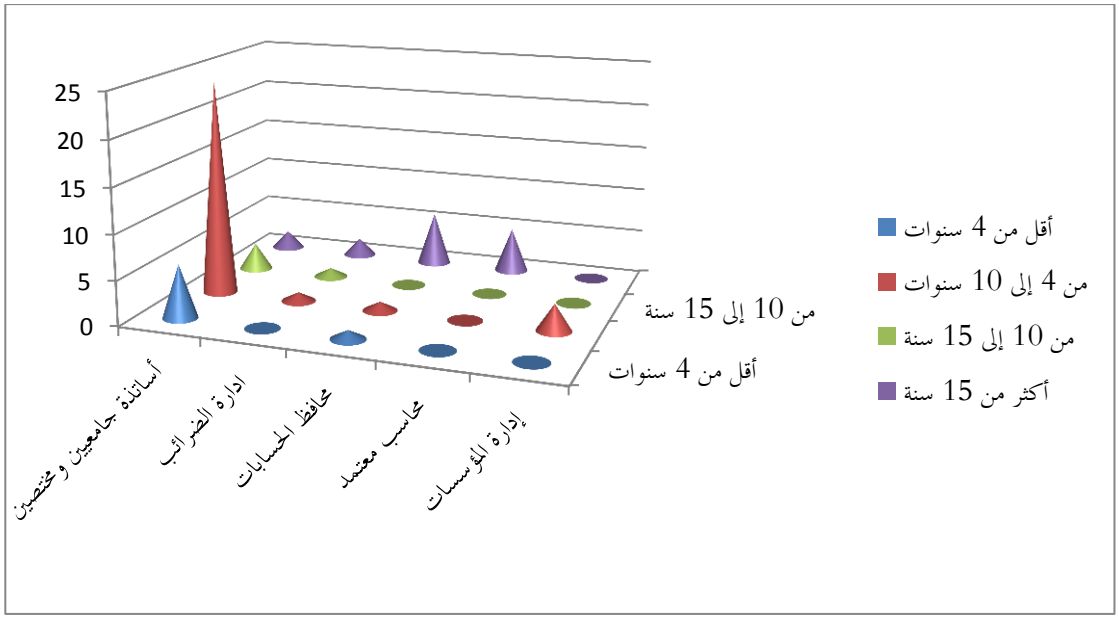

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الجدول (03-07).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معظم الأساتذة الجامعيين في العينة المدروسة لديهم خبرة تتراوح بين 04 و10 سنوات، بينما في الفئة الثانية والثالثة والرابعة (إدارة الضرائب، محافظ الحسابات ومحاسب معتمد)

لهم خبرة كبيرة أكثر من 15 سنة. بينما ادارة المؤسسات في العينة المدروسة فكانت خبرتهم بين 04 و10 سنوات فقط.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة (المحاور الثلاثة)

الفرع الأول: دراسة ثبات واتساق عينة الدراسة

سنقوم بدراسة الثبات ولاتساق الداخلي وصدق الاستبيان من خلال آراء أفراد العينة المدروسة وذلك من خلال ثلاث طرق.

1- صدق المحكمين

لقد قمنا بتوزيع الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين المتخصصين وبعد المناقشة تم إضافة بعض الفقرات وإلغاء فقرات أخرى وتعديل بعضها ليكون هذا الاستبيان في الصورة النهائية له للقيام بالمعالجة الاحصائية وفق برنامج spss.

1-1- يمثل الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

لاختبار مدى الثبات بين المعلومات، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ، ولكي تعتبر القيمة مقبولة يجب أن تكون إحصائية ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 60%.

الجدول رقم (03-08): صدق وثبات واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

الرقم	البيان	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
01	المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأسواق المالية	0.906	0.911
02	النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير الدولية لتكييف والتوافق مع أعمال الإصلاح والتوحيد المحاسبي الدولي.	0.921	0.614
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي في عرض الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية مع المعيار المحاسبي الدولي(عرض القوائم المالية)	0.933	0.322
04	يساهم تطبيق النظام المالي في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي	0.907	0.914
05	يركز النظام المحاسبي المالي على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي القانوني، أي الجوهر قبل الشكل	0.907	0.914
06	يضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي أساس للقياس وفق القيمة العادلة	0.907	0.915
07	يستجيب النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الحسابات المحمية للقوائم والتقارير المالية للشركات المتعددة الجنسيات.	0.920	0.631

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

والملاحظ في الجدول ان قيمة ألفا كرونباخ هي أكبر من 60%، وهوما يفسر درجة عالية من الثبات، مما يجعلنا نركز على هذه الإجابات الحقيقية والقريبة للواقع في تحديد وتحقيق أهداف الدراسة وتحليل النتائج.

1-2- يمثل الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الثاني: قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

لاختبار مدى الثبات بين المعلومات، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ، ولكي تعتبر القيمة مقبولة يجب أن تكون إحصائية ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 60%، وتم تطبيق هذا على المحاور الثلاثة للدراسة:

الجدول رقم (03-09): صدق وثبات قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الرقم	البيان	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
08	تتوافق قواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع مضمون ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية	0.842	0.517
09	يضمن الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي تقديم معلومات مالية مفهومة وواضحة للمستخدمين	0.832	0.559
10	الافصاح وفق النظام المالي يقدم معلومات مالية قابلة للمقارنة في التوقيت المناسب	0.842	0.520
11	يساعد الافصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي المستخدمين في اتخاذ قرارات الاستثمار	0.854	0.517
12	يوفر الافصاح عن القوائم والتقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات مالية ذات موثوقية وملائمة	0.850	0.386
13	تتوفر المعلومات المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية	0.843	0.493
14	يتوافق الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي عن الأدوات المالية مع مضمون ومتطلبات معايير الافصاح الدولية	0.841	0.529

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

والملاحظ في الجدول ان قيمة ألفا كرونباخ هي أكبر من 60%، وهوما يفسر درجة عالية من الثبات، مما يجعلنا نركز على هذه الإجابات الحقيقية والقريبة للواقع في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

1-3- يمثل الصدق والثبات الداخلي لفقرات المحور الثالث: مشاكل ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي

لاختبار مدى الثبات بين المعلومات، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ، ولكي تعتبر القيمة مقبولة يجب أن تكون إحصائية ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 60%، وتم تطبيق هذا على محاور للدراسة:

جدول رقم (03-10): صدق وثبات مشاكل ومعوقات النظام المحاسبي المالي

الرقم	البيان	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
15	انخفاض مستوى الفهم والادراك لدى المجتمع المالي بالممارسة المحاسبية في الجزائر	0.685	0.560
16	نقص وقصور النظام المحاسبي المالي في جانب التقييم بالقيمة العادلة	0.716	0.503
17	ثبات النظام المحاسبي المالي وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية في جانب التحديث	0.648	0.624
18	عدم تماشي التشريعات الضريبية والقانونية مع قواعد النظام المحاسبي المالي	0.648	0.624
19	عدم توفير سوق مالية نشطة في مستوى المنافسة الكامنة لضمان التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي	0.719	0.499
20	عدم توفر المورد البشري المؤهل للتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي	0.821	0.515
21	نقص التأهيل والتكوين في تطبيق النظام المحاسبي المالي وكل ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية	0.819	0.538

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

والملاحظ في الجدول ان قيمة ألفا كرونباخ هي أكبر من 60%، وهوما يفسر درجة عالية من الثبات، مما يجعلنا نركز على هذه الإجابات الحقيقية والقريبة للواقع في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

1-4- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

لاختبار مدى الثبات بين المعلومات، تم استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ، ولكي تعتبر القيمة مقبولة يجب أن تكون إحصائية ألفا كرونباخ أكبر أو يساوي 60%، وتم تطبيق هذا على محاور للدراسة:

جدول رقم (03-11): يبين معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان بالاضافة الى معدل الثبات(طريقة ألفا كرونباخ)

الرقم	محتور المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
01	واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	07	0.924	0.9612
02	قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	07	0.853	0.9235
03	مشاكل ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي	07	0.751	0.8666
	جميع الفقرات	21	0.944	0.9715

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

والملاحظ في الجدول ان قيمة ألفا كرونباخ هي أكبر من 60%، وهوما يفسر درجة عالية من الثبات، مما يجعلنا نركز على هذه الإجابات الحقيقية والقريبة للواقع في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2- طريقة التجزئة النصفية

معامل الثبات=$2r/(r+1)$ حيث r يمثل الارتباط، ويسمى معامل ارتباط سيبرمان براون للتصحيح.

وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم(03-12): بين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

الرقم	محتور المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
01	واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	07	0.918	0.957
02	قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	07	0.676	0.806
03	مشاكل ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي	07	0.725	0.840

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

والملاحظ في الجدول ان معامل ارتباط سيبرمان براون للتصحيح هي أكبر من 60%، وهو ما يفسر درجة عالية من الثبات، مما يجعلنا نركز على هذه الإجابات الحقيقية والقريبة للواقع في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3- إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كولمجروف- سمرنوف)

سنتعرض في هذا العنصر إلى تحليل جميع المحاور:

جدول رقم (03-13): بين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

الرقم	محتور المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	إختبار Z	مستوى معنوية
01	واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	07	0.192	0.000
02	قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	07	0.177	0.000
03	مشاكل ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي	07	0.203	0.000
	جميع الفقرات	21	0.222	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

والملاحظ في الجدول لنتائج إختبار Z صغيرة (أي أصغر من قيمة Z الجدولية 1.96 وكذلك مستوى الدلالة أكبر من 0.05) وهذا ما يدل أن النتائج تتوزع طبيعيا.

4- تحليل وإختبار محاور الاستبيان

تم استخدام إختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبنية في الجدول الموالي والذي يبن آراء عينة الدراسة المتعلقة بأسس وقواعد الافصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

جدول رقم (03–14): بين تحليل جميع محاور الدراسة

الرقم	محتور المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
01	واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	3.9719	0.94565	0.79438	14.204	0.000
02	قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	3.9287	0.78190	0.78574	16.415	0.000
03	مشاكل ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي	3.9712	0.96305	0.79424	13.937	0.000
جميع المحاور		3.932475	0.98367	0.786495	16.474	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

الفرع الثاني: تحليل واختبار الفرضيات باستخدام الارتباط

سنحاول من خلال هذا العنصر اختبار الفرضيات بإستخدام معامل الارتباط بيرسون، كما ستطرق إلى إستخدام معامل الاستقلالية (إختبار شي للفارق).

1- إختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي 0.05 بين تطبيق ومساهمة النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر.

تم استخدام إختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين تطبيق ومساهمة النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر عند مستوى دلالة يساوي 0.05.

جدول رقم (03–15): بين معامل الارتباط بين تطبيق ومساهمة النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر

المحور	الاحصاءات	تطبيق ومساهمته في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر
النظام المحاسبي المالي في الجزائر	معامل الارتباط	0.728
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما ان قيمة معامل الارتباط R المحسوبة تساوي 0.728 وهي أكبر من قيمة الارتباط الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل

على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تطبيق ومساهمة النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر.

2- إختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي 0.05 بين توافق اسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية.

تم استخدام إختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين توافق اسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية عند مستوى دلالة يساوي 0.05.

الجدول رقم (03-16): توافق اسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية

المحور	الاحصاءات	مع قواعد ومعايير المحاسبة الدولية
تتوافق اسس وقواعد الافصاح الواردة في النظام المحاسبي الملي	معامل الارتباط	0.76
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما ان قيمة معامل الارتباط R المحسوبة تساوي 0.76 وهي أكبر من قيمة الارتباط الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين توافق اسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية.

3- إختبار الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي 0.05 بين التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وعدم مواجهته لمشاكل ومعوقات عند التطبيق.

تم استخدام إختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وعدم مواجهته لمشاكل ومعوقات عند التطبيق، عند مستوى دلالة يساوي 0.05.

جدول رقم(03-17): التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وعدم مواجهته لمشاكل ومعوقات عند التطبيق

المحور	الاحصاءات	عدم مواجهة مشاكل ومعوقات عند التطبيق
التطبيق السليم النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	0.562
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	50

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على برنامج SPSS

يتبين من خلال الجدول أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما ان قيمة معامل الارتباط R المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة الارتباط الجدولية والتي تساوي 0.117 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وعدم مواجهته لمشاكل ومعوقات عند التطبيق.

الفرع الثالث: رفض وقبول فرضيات الدراسة

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاث فرضيات أساسية، تتمثل في ما يلي:

الفرضية الأولى H_0:

لا يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم قوائم وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر؟

نرفض الفرضية، ونقبل الفرضية البديلة

الفرضية الأولى البديلة H1:

يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم قوائم وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر.

الفرضية الثانية H_0:

لا تتوافق اسس وقواعد الافصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية؟

نرفض الفرضية، ونقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية البديلة H1:

تتوافق اسس وقواعد الافصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية

الفرضية الثالثة H_0:

لا يواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي مشاكل ومعوقات؟

نرفض الفرضية، ونقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة البديلة H1:

يواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي مشاكل ومعوقات.

خلاصة:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي لآراء المبحوثين يمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة كالتالي:

- توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي 0.05 بين تطبيق ومساهمة النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تقييم قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر.

- توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي 0.05 بين توافق اسس وقواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع قواعد المعايير المحاسبية الدولية.

- توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي 0.05 بين التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وعدم مواجهته لمشاكل ومعوقات عند التطبيق.

ومنه نستنتج بأن الواقع الحالي للمؤسسات الجزائرية يتطلب تعديل وإدخال اصلاحات على مستوى البيئة الاقتصادية، وأن تباشر الجزائر كغيرها من هذه الدول إصلاحات إقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية بما يمكنها التحكم في تسيير وتنظيم الاقتصاد وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري، ونعلم أن المحاسبين هم المعنيين بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لابد من تأهيلهم علميا وعمليا ليكونوا قادرين على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح، ولكن نجد الكثير من المحاسبين في الجزائر لا يتوفرون على الكفاءات والمهارات المطلوبة وليس لديهم الدراية الكافية بهذه المعايير، مما يتطلب وقت طويل لتكوينهم وتأهيلهم وذلك من خلال عقد دورات تدريبية ورشات عمل للمحاسبين ومدققي الحسابات التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية والتي يشارك فيها مختصين ومهنيين في المحاسبة، والتدقيق، ويجب العمل على إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات تهتم بالتطورات وتحديث المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية.

الخـــــــاتمة

يتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ والقواعد المحاسبي والقوائم والتقارير المالية وطرق إعدادها، وعرضها، وبالتالي فإن تطبيقه سيغير من طبيعة الممارسات والتطبيقات المحاسبية في الجزائر، وهو ما ينعكس بآثاره على جوانب عديدة وخاصة المؤسسات بإعتبارها المسؤولة على تطبيقه لتكييف مع ما هو معمول به على المستوى الدولي، ومن خلال تحليل أسس وقواعد الإفصاح في تحقيق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام وتحقيق جودتها، حيث تكتسي أهداف القوائم والتقارير المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون المؤسسة بصدد تحديد مضمونها، وقد أصبحت تتمحور أهداف القوائم والتقارير المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها، وترسيخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف المحاسبة وباعتبارها نشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال واعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها وموثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

ومن خلال تناولنا لموضوع " أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي" حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي:

"هل أسس وقواعد والإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي تقدم معلومات مالية ملائمة وذات موثوقية أكثر"

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وإنطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج إختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

1- نتائج إختبار الفرضيات:

بعد إستعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية في تقييم الواقع توصلنا أثناء إختبار الفروض إلى النتائج التالية:

أ. بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أنه " لا يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم قوائم وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر"، وقد إتضح أن هذه الفرضية خاطئة، حيث ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تقييم قواعد وتقارير مالية ذات مصداقية وموثوقية أكثر، حيث أكد الفصل الأول على هذا.

ب. أما بخصوص الفرضية الثانية والتي نصت على " لا تتوافق أسس وقواعد الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي مع قواعد ومعايير المحاسبة الدولية. " فقد تم رفضها من خلال الفصلين الأول والثاني، حيث وجدنا أن أسس وقواعد الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث يتم الإفصاح في القوائم المالية عن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

ج. أما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي نصت على أنه " لا يوجد التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي مشاكل ومعوقات. فقد تم رفضها من خلال الفصل الثالث، حيث وجدنا أنه يواجه التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي الكثير من المشاكل والمعوقات.

2- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. إن تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر يعد خطوة هامة قامت بها الدولة، حيث سيمكن هذا النظام من الإفصاح الشامل عن نتائج وضعية أنشطة المؤسسات، ونشر معلومة مفهومة وسهلة القراء من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الدولي، وهو ما يسمح بإتخاذ القرارات وإجراء المقارنات التي تمكن المستثمر من المفاضلة بين الاستثمار واختيار البديل الأفضل على أساس سليم، وعليه تجد المؤسسات نفسها مجبرة على العمل لأن تكون أحسن حتى تتحصل على ثقة المستثمر في بيئة إقتصادية تتميز بالانفتاح المنافسة الأجنبية.

ب. يعتبر تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح وجودة التقارير المالية ذا أهمية كبيرة، ومن جهة نظر إجابات عينة الدراسة.

ج. لقد كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي التوافق معها إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم والقوائم المالية وطرق إعدادها.

د. يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي وقواعد الإفصاح الواردة بشكل إيجابي على خاصية الملائمة والموثوقية للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

هـــ. يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ذات مصداقية وقوائم وتقارير تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم والتقارير المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الإقتصادية.

3- توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح مايلي:

أ. إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير لذلك يجب إلتزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية وفقا لأسس والقواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبي الدولية.

ب. إن تطبق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير لذلك يجب إلزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية وفقا لأسس والقواعد النصوص عليها في معايير المحاسبي الدولية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ج. إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لزرع الإطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير.

د. لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات.

هـــ. تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية.

و. العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة.

4- أفاق الدراسة:

تناولنا هذا الموضوع أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ونظرا لاتساع الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه هذه الدراسة تعتبر مساهمة من الطالبة وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة، فقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

أ. دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق المال في الجزائر وأثره على قرارات الاستثمار.

ب. دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل بورصة الجزائر.

ج. أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز موقف الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

د. فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في إرساء القواعد الجبائية.

هـــ. فعالية النظام المحاسبي المالي على الشركات التأمين على ضوء المعايير المحاسبية الدولية.

و. مقومات عرض المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أبو نصار محمد وحميدات جمعة، "معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية"، ط2، دار وائل للنشر، الاردن، 2009.
2. أشرف شمس الدين، "أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقابة من مخاطر الأسواق المالية"، هيئة الأوراق المالية والسلع، (الإمارات العربية المتحدة: ديسمبر 2005).
3. الجعارات خالد جمال، "معايير التقارير المالية الدولية،IFRS/IAS،2007"، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
4. حماد طارق عبد العال، "التقييم وإعادة هيكلة الشركات-تحديد قيمة المنشأة-"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
5. حماد طارق عبد العال،" موسوعة معايير المحاسبية"، ج1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
6. حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات-مفاهيم، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. الدهراوي كمال الدين، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
8. رضوان حلوة حنان وآخرون، "أسس المحاسبة المالية"، ط1، دار حامد، عمان، 2004.
9. رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998.
10. السيد سيد عطا الله، "النظريات المحاسبة"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2009.
11. شرويد ريتشارد وآخرون، "نظرية المحاسبة"، ترجمة: خالد علي أحمد كاجيجي، دار المريخ، الرياض، 2006.
12. شنوف شعيب،" محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية"، ج2، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو الجزائر، 2009.
13. الشيرازي عباس ، نظرية المحاسبة، الكويت: ذات السلاسل، ط 1، عام1990.
14. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
15. عطيه احمد صلاح،" مبادئ المحاسبة المالية"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.
16. علاوي لخضر، "نظام المحاسبة المالية"، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011.
17. لعشيشي جمال،" محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد"، المطبوعات الزرقاء، الجزائر،2010.
18. المبروك محمد أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط 4، 2005.
19. مرعي عبد الحي والصبان محمد سمير، "أصول القياس والاتصال المحاسبي"، دار النهضة العربية، لبنان، 1988.
20. مطر محمد والسويطي موسى، "التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008.
21. مطر محمد، "مبادئ المحاسبة المالية"، ج1، ج2، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
22. مطر محمد، "مبادئ المحاسبة المالية"، ج2، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
23. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، "أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية"، مصر، 2012.
24. نور أحمد محمود، "المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000.

2- الرسائل والاطروحات الجامعية:

25. أبو حمام ماجد إسماعيل ، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

26. الجوزي غنية ، "أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

27. دادة دليلة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

28. زعرات فريد ، "معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،2009.

29. سالمي محمد الدينوري،" قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة،2009/2008.

30. سويد بسمة ،" دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي-التكلفة التاريخية- القيمة العادلة- دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قادي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2012.

31. شناي عبد الكريم،" تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة باتنة، 2009.

32. صالحي بوعلام وزعدان أحمد، "أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.

33. صالحي محمد شرف الدين ، "اشكالية القياس المحاسبي للأصول الثابتة باستخدام مدخل التكلفة التاريخية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2013/2012.

34. ضيف الله محمد الهادي، "أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2، 2014.

35. طلية أميرة، "أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم"، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمناجميت، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

36. عطا العلول عبد المنعم ، "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

37. عوينات فريد، "دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في البيئة المحاسبية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2010.

38. قزون محمد العربي ، دور القيمة العادلة في تفعيل القياس المحاسبي بالتطبيق على حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013.

39. قوادري محمد، "قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF"، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2010.

40. كاسر لايقة رولا ، "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2007.

41. لبوز وهيبة ،" قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماستر في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، سنة 2011.

42. لشهب عمر، " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري"، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2012.

43. مرحوم محمد الحبيب، عاشور كتوش، "إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012/20011.

3- المجلات والمنشورات:

44. أحمد الجعيري مجدي، "الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"- دراسة ميدانية على الشركة السعودية سابك- المجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004، السعودية.

45. أيود لطيف وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد1، سوريا، 2007.

46. الجبالي محمود علي، "تقييم الأصول الثابتة لأغراض مخصصة، حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن"، مجلة الباحث، ورقلة، 2010.

47. حلس سالم عبد الله وجربوع يوسف محمود،" تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من الظاهرة"، مجلة الدراسات التجارية، العدد1، 2006.

48. حماد طارق عبد العال ، "نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشأة في البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (السنة العاشرة، 2006).

49. الحيالي وليد ناجي، " نظرية المحاسبة"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

50. حيدر ابراهيم خليل ، "مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الاصول"، مجلة كلية بغداد للعلوم والاقتصادية، جامعة فيلادلفيا، الاردن، العدد 21، 2009.

51. دادي عدون ناصر وآخرون، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الجزائر.

52. زغدار أحمد و سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، عدد 07، جامعة الجزائر، 2009-2010.

53. السعدي إبراهيم خليل ، "مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد21، 2009.

54. السيد أحمد، "مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري"، مجلة البحوث التجارية، 1993.

55. ممدوح هاشم مراد ، دراسة إختبارية لأثر إختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الإتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد 19، العدد 01، 1997.

4- القوانين والقرارات:

56. الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 26 سبتمبر1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة 416.

57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار رقم 23، العدد 19، المؤرخ في 2009/03/25.

58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية الجزائرية، "قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية"، العدد19، المؤرخ في 26 يوليو2008، الصادرة في 2009/03/25، الجزائر.

59. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 11، العدد 74، المادة 04، المؤرخ في 2007/11/25.

60. المادة 04 من القانون07-11 المؤرخ 25 نوفمبر 2007.

61. المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في26 ماي 2005، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمنSCF.

62. المادة الأولى من القرار رقم 71 المؤرخ في26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.

63. المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

5- المؤتمرات والملتقيات:

64. بربري محمد أمين، عبد القادر بكيحل، "أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،06/05 ماي2013.

65. بن بلغيث مداني، "استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي الماليSCF، دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد"، جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2010.

66. بن بلغيث مداني، "تسير الانتقال نحو NSCF"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الدولي الأول كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة الوادي حول موضوع"NSCF في ظل المعايير الدولية". تجارب: تطبيقات وأفاق، يومي 17و18 جانفي 2010.

67. بن بلغيث مداني، تسير الانتقال نحو "NSCF، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ولوم التسيير، بجامعة الوادي حول موضوع" NSCF في ظل المعايير الدولية". تجارب: تطبيقات وأفاق، يومي 17و18 جانفي 2010.

68. بن فرج زوينة، "الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة 21-22 نوفمبر 2007.

69. بوعتروس عبد الحق وسحنون عقبة، "محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات تطبيقها في الجزائر"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أيام 25و26ماي2010، بالمركز الجامعي سوق أهراس.

70. بوكساني رشيد وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوداي، الجزائر، يومي18/17 جانفي 2010.

71. البيسوني مصطفى حسن، "مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر، 2007.

72. صديقي مسعود، "التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجودة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي،17-18جانفي2010.

73. عمورة جمال، "الاهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديدSCF"، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS).

6- الموقع الالكتروني:

74. يوم الاطلاع 10 أفريل 2015 على الساعة 21:56

www.arabsututars.com

75. ناصر دادي عدون وآخرون، دور الافصاح في تقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الجزائر يوم الإطلاع: 2015/05/08 على الساعة:23:37. www.kantakji.com/media/1405/917.doc

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- Livres:

76. Desrobert ,j,f ; Méchin,f. puteaux,h,normes IFRS et PME (paris :dunod,2004).
77. GASTON DEFOSSE, PIERRE BALLEY, LA BOURSE DES VALEURS ALGER : EDITION BOUCHENE. 1993.
78. Lionel ESCAFFRE; Réda SEFSAF , " L'impact comptable de la crise financière sur la volatilité des titres bancaires »: Cas da la France; l'Italie, et l'Allemagne, Centre de recherche-LARGO, univ-angers, version1-5May2010.
79. N.Merzouk, A.Bechkir; initiation à la comptabilité selon le SCF, 2010.
80. Pierre Lassegue, "Gestion de l'entreprise et comptabilité". Dalloz, 11eme edition, Paris, 1996.
81. Ross Lerine Sara Zeros, "Stock Market Development And Lang Run Growth", Warld Bank, Working Paper, N°1582, Washington, D-C, 1996.
82. Wolk and Tearney**,** Accounting Theory: A conceptual and Institutional Approach , 2ed, Edition, PWS-Kent Publishing Co. 1989.

2- Lois:

83. Instructions n02 du29/10/2009; Ministère finances, portant 1ere application du SCF.

3- Theses:

84. Samir Merovani. Le projet du nouveau system comptable financier algérier. « anticiper et préparer le passages du PCN 1975 aux normes IFRS ,mémoire de magistérs , ESC, année 2007/2008.

4- Séminaire:

85. LAMINE HAMDI , M ; LA PROFESSION COMPTABLE AU MAGHREB , (ALGERIE-LIBYE-MAROC-MAURITANIE-TUNISIE), DOCUMENT DE Séminaire, 2006.

5- Site intrnet

86. By: Lutamila Sallu, CPA, CMA, CFM, CFE, CI, Fair value Accounting, volume 1 Issue2 APRIL 2009, from the cite of www.deleonandstang.com/news-articles-union-edge-article/fair-value-accounting.
87. Mary E.Barth, Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts, Stanford University AMIS conference june 2012, from the cite of www.iaaer.org/publications/files/Barth. Measurement.pdf.

قائمة الملاحق

ملحق 1

ملحق 2

ملحق 3

مـــلحق 1

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الاقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

ج ج) بيان الأقساط الرابحة والسندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب، والسندات المماثلة التي أصدرتها الشركة مع بيان فئة عددها، قيمتها الاسمية وامتداد الحقوق التي تخولها.

ح ح) متوسط عدد المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية (مقسمين حسب كل فئة) والمقصود من متوسط عدد المستخدمين هو الذين يتقاضون أجرا من جهة، والذين يوضعون تحت تصرف الكيان أثناء السنة المالية من جهة أخرى.

خ خ) تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط، وحسب كل قطاع جغرافي.

د د) مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية

* المرهونة بضمانات حقيقية،

* التي تعني سندات التجارة وأشباهها المحسومة غير المستحقة،

* الناتجة عن عمليات أو عقود "النقل"،

* الممنوحة بصورة اشتراطية.

ز ز) مبلغ الالتزامات الملتزم بها في مجال المعاشات، ومكملات التقاعد والتعويضات المماثلة غير المدرجة في الحسابات عند إقفال السنة المالية.

ذ ذ) معلومات حول مجموع المعاملات التي تمت خلال السنة المالية في أسواق منتوجات مشتقة متى كانت تمثل قيما ذات أهمية.

س س) مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة.

ش ش) حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية، ولاتؤثر في وضعية أصول أو خصوم الفترة السابقة للإقفال، ولكنها كفيلة بحكم أهميتها وتأثيرها المحتمل في الممتلكات وفي الوضعية المالية أو في نشاط الكيان بأن تؤثر في حكم المستعملين للكشوف المالية.

ص ص) مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها ولكنها تكتسي طابعا هاما :

مثلا : تدابير اتخذتها الدولة موجهة لتوفير منفعة اقتصادية خصوصية ومحددة جيدا لكيان أو لفئة من الكيانات : منح ضمانات، وضع دراسات تحت تصرفها، منح قروض بفوائد مخففة، وضع سياسة شراء ترمي إلى دعم المبيعات.

نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الأصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 – يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظة" بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص الكيان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 – يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، " إنشاءات".

ملاحظة 4 – يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات بيع"، "عمليات انفصال "، " عمليات الوضع خارج الخدمة

جدول الاهتلاكات

الأصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 – يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص على سبيل المثال مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ...).

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الأصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة

جدول الإيرادات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مداخيل خصوم مالية غير					
مساهمات للمعاشات					
مداخيل الضرائب					
مداخيل النزاعات					
مداخيل خصوم مالية					
مساهمات للمعاشات					
مداخيل أخرى ترتبط					
مداخيل الضرائب					

كشف الإيرادات المسبقات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
المسبقات الدائنة					
الزبائن الآخرون					
الأعباء					
الزبائن الآخرون					

مـــلحق 2

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد محمد الأخضر اعمارة بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير - تخصص: تدقيق محاسبي

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر

تقوم الطالبة بإعداد بحث بعنوان **" أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي "** والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، وبغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على أرائكم كمهنيين وأكاديميين مختصين في مجال المحاسبة، وحتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ووضوح.

كما أحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما تتشرف الطالبة بتزويدكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة إهتمامكم بها إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق البريد الاكتروني.

وأخيرا أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهمتكم في هذا البحث.

الطالبة: إيمان عائبة

أولا: المعلومات الشخصية

1- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2- **العمر:** أقل من 35 سنة ☐ 35-45 سنة ☐ 45 سنة فما فوق ☐

3- المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى: .....

4- التخصص الاكاديمي:

محاسبة وتدقيق ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐ ادارة الاعمال ☐ أخرى: .....

5- **هل تحمل شهادات مهنية:** نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم أذكرها: .....

6- عدد سنوات الخبرة:

أقل من 4 سنوات ☐ من 4 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

7- قطاع المؤسسة:

عامة ☐ خاصة ☐ أعمال حرة ☐

8- نشاط المؤسسة:

تجاري ☐ صناعي ☐ خدمي ☐

ثانيا: الاستبانة (ضع علامةX في المكان المناسب)

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر						
01	المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي وعولمة الأسواق المالية					
02	النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير الدولية لتكييف والتوافق مع أعمال الإصلاح والتوحيد المحاسبي الدولي					
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي في عرض والإفصاح عن القوائم والتقارير المالية مع المعيار المحاسبي الدولي الأول(عرض القوائم المالية)					
04	يساهم تطبيق النظام المالي في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي					
05	يركز النظام المحاسبي المالي على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي القانوني، أي الجوهر قبل الشكل					
06	يضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي أساس للقياس وفق القيمة العادلة					
07	يستجيب النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الحسابات المجمعة للقوائم والتقارير المالية للشركات المتعددة الجنسيات					

المحورالثاني: قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي						
08	تتوافق قواعد الافصاح في النظام المحاسبي المالي مع مضمون ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية					
09	يضمن الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي تقديم معلومات مالية مفهومة وواضحة للمستخدمين					
10	الافصاح وفق النظام المالي يقدم معلومات مالية قابلة للمقارنة في التوقيت المناسب					
11	يساعد الافصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي المستخدمين في اتخاذ قرارات الاستثمار					
12	يوفر الافصاح عن القوائم والتقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة معلومات مالية ذات موثوقية وملائمة					
13	تتوفر المعلومات المالية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية					
14	يتوافق الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي عن الأدوات المالية مع مضمون ومتطلبات معايير الافصاح الدولية					
المحورالثالث: مشاكل ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر						
15	انخفاض مستوى الفهم والادراك لدى المجتمع المالي بالممارسة المحاسبية في الجزائر					
16	نقص وقصور النظام المحاسبي المالي في جانب التقييم بالقيمة العادلة					
17	ثبات النظام المحاسبي المالي وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية في جانب التحديث					
18	عدم تماشي التشريعات الضريبية والقانونية مع قواعد النظام المحاسبي المالي					
19	عدم توفير سوق مالية نشطة في مستوى المنافسة الكامنة لضمان التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي					
20	عدم توفر المورد البشري المؤهل وبالعدد الكافي للتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي					
21	نقص التأهيل والتكوين في تطبيق النظام المحاسبي المالي وكل ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية في المجال الاكاديمي					

مـــلحق 3

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	.868
		Nombre d'éléments	2[a]
	Partie 2	Valeur	.897
		Nombre d'éléments	2[b]
	Nombre total d'éléments		4
Corrélation entre les sous-échelles			.279
Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale		.436
	Longueur inégale		.436
Coefficient de Guttman split-half			.436

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
.924	.924	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	.866
		Nombre d'éléments	6[a]
	Partie 2	Valeur	.857
		Nombre d'éléments	5[b]
	Nombre total d'éléments		11
Corrélation entre les sous-échelles			.848
Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale		.918
	Longueur inégale		.918
Coefficient de Guttman split-half			.908

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
.751	.750	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
.835	.836	

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
	10.363		.000	.94764	.7673	1.1280

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
		3.9791	1.22671	.08876

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
	11.030		.000	.97906	.8040	1.1541

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
		4.0628	1.20360	.08709

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
	12.204		.000	1.06283	.8910	1.2346

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
		4.0105	1.25232	.09061

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
	11.151		.000	1.01047	.8317	

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
m1		3.9712	.96305	.06968

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
m1	13.937		.000	.97120	.8338	

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
		3.9110	1.25129	.09054

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
	10.062		.000	.91099	.7324	

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
		3.7330	1.28837	.09322

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
	7.863		.000	.73298	.5491	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
.944	.945	

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistique	ddl	Signification
m1	.203		.000

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistique	ddl	Signification
m2	.192		.000

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistique	ddl	Signification
m3	.177	191	.000

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistique	ddl	Signification
mt	.222		.000

a. Correction de signification de Lilliefors

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
		3.9476	1.26382	.09145

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
.853	.856	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	.936
		Nombre d'éléments	19[a]
	Partie 2	Valeur	.891
		Nombre d'éléments	19[b]
	Nombre total d'éléments		38
Corrélation entre les sous-échelles			.647
Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale		.786
	Longueur inégale		.786
Coefficient de Guttman split-half			.784

Corrélations

		m1	m2
m1	Corrélation de Pearson	1	.728**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N		
m2	Corrélation de Pearson	.728**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N		

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		m2	m4
m2	Corrélation de Pearson	1	.760**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N		
m	Corrélation de Pearson	.760**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N		

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		m1	m3
m1	Corrélation de Pearson	1	.562**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N		
m3	Corrélation de Pearson	.562**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N		

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).